إقليم كوردستان العراق
مجلس القضاء
رئاسة محكمة إستئناف منطقة دهوك

تضمين نظام المعلومات الرقمية في عملية التحقيق
هيئة التحقيق وجمع الادلة نموذجاً

بحث تقدم به
القاضي
أيمن مصطفى محمد خالد
قاضي هيئة التحقيق وجمع الادلة/ الجينوسايد
كجزء من متطلبات الترقية من الصنف الثالث الى الصنف الثاني من صنوف القضاة
بأشراف

القاضي
جاسم محمد مصطفى
رئيس محكمة جنايات دهوك الثانية

٢٠٢١م ٢٧٢١ك ١٤٤٢هـ

الآية القرآنية الكريمة

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا}

صدق الله العظيم

سورة طه: الآية ١١٤.

الاهداء

أهدي هذا البحث إلى كل من بذل جهداً في مساعدتي وكان خيرَ سند لي في إتمامه.

الباحث

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر والامتنان الى الله عز وجل، وتقديري الى القاضي الاستاذ (جاسم محمد مصطفى) رئيس محكمة جنايات دهوك/ الثانية لتفضله بالاشراف على هذا البحث ولما ابداه من توجيهات داعياً له دوام الصحةوالنجاح.

الباحث

قائمة المحتويات

المقدمة ١
المبحث الأول ١١
صور تطبيقات نظام ادارة المعلومات على الصعيد الدولي ١١
المطلب الاول ١٢
قاعدة البيانات وأنظمة إدارة الأدلة والمعلومات ١٢
المطلب الثاني ١٤
الأدلة الرقمية والادلة من مصادر مفتوحة ١٤
المطلب الثالث ١٦
نظام إدارة المعلومات الجغرافي (GIS) ١٦
المطلب الرابع ١٧
مركزية جهود البحث عن الأشخاص المفقودين ١٧
المطلب الخامس ١٩
نظام تحقيق الشرطة المعلوماتي (الاستخباراتي) ١٩
المبحث الثاني ٢٣
تطبيق هيئة التحقيق وجمع الادلة لنظام ادارة المعلومات ٢٣
المطلب الاول ٢٩
قاعدة البيانات وأنظمة إدارة الأدلة والمعلومات ٢٩
المطلب الثاني ٢٩
الأدلة الرقمية والادلة من مصادر مفتوحة ٢٩
المطلب الثالث ٣٠
نظام إدارة المعلومات الجغرافي (GIS) ٣٠
المطلب الرابع ٣٣

آلية تعريف الاشخاص المفقودين ٣٣
المطلب الخامس ٣٦
أهمية تطبيق نموذج هيئة التحقيق وجمع الأدلة في العراق وإقليم كوردستان ٣٦
الخاتمة ٤٢
قائمة المصادر والمراجع ٤٧
ملخص البحث ٥٥

المقدمة

مدخل تعريفي بالموضوع

ان التقنيات الرقمية قد غيرت والى حد كبير أسلوب إدارة جهود التحقيقات والمساءلة الجنائية الدولية. إن الجهود الحديثة في التحقيق على الصعيدين المحلي والدولي تظهر وبشكل جلي ان مستوى تضمين طرق الأدلة الرقمية في التحقيقات لا يعتبر طموحاً بعيد المنال بل واقعاً لا بد من مواكبته للحاق بركب التقنيات الرقمية. حيث شددت المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في خطتها الاستراتيجية للعامين ٢٠١٦ و٢٠١٨ على أن "التكنولوجيا تتطور في تسارع كبير سيكون من المستحيل على مكتبها أن تلحق بتيار وعجلة التطور في هذا المجال فيما إذا لم تستثمر في خبراتها شراكة استراتيجية متطورة للاستفادة من الخبرات الخارجية، وفي فهم وتصور كيف ان التكنولوجيا المستقبلية يمكنها ان تدعم تنفيذ المكتب لمهامها"[١].

المنهج الرقمي في التحقيق لا يقدم الوصول الى مصادر أخرى للمعلومات فحسب بل يعرض ايضاً طرقاً جديدة لتحليل المعلومات ومعالجة البيانات لأغراض التوثيق والمسائلة، إن تعلم العمل على الالة والاجهزة الالكترونية الحديثة يمكن ان يساعد المحققين في التعامل مع مجاميع كبيرة من المعلومات، واستيعاب حجم كبير من البيانات بما فيها الكمية الواسعة من المعلومات المتاحة على المصادر المفتوحة للإنترنت.

إن طبيعة الأدلة بحد ذاتها قد تغيرت بشكل عميق في السنوات القليلة الماضية، في ظل زيادة استخدام أنواع أخرى جديدة من الأدلة كالأدلة التي يتم الحصول عليها من صور الأقمار الصناعية والمعلومات المستقاة من وسائط التواصل الاجتماعي وأجهزة الهواتف الخلوية، والتي يتم استخدامها جميعها لتأسيس نتائج تحقيقات عن انتهاكات حقوق الانسان والجرائم الدولية حول العالم.

[١] مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، الخطة الاستراتيجية ٢٠١٦- ٢٠١٨، ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٥،الفقرة ٦٤، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.icc-cpi.int/iccdocs/otp/EN-OTP_Strategic_Plan_٢٠١٦-٢٠١٨.pdf

ومن الأمثلة التي يمكن ملاحظتها بوضوح، عمل بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة في ميانمار، والتي جذبت الاهتمام الى الدور الذي ساهمت فيه صور الأقمار الاصطناعية في تعقب ارتكاب الفظائع بحق الاقلية المسلمة من الروهينغا وكيف ان محتويات وسائط التواصل الاجتماعي المنشورة على صفحات الفيسبوك ومنصات التواصل الأخرى يمكن استخدامها للحصول على نتائج التحقيقات حول تأسيس القصد الجرمي لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ومسؤولية القادة عن هذه الانتهاكات واكثر من ذلك[١].

ومن أجهزة التحقيقات الدولية الأخرى التي لها دور قيادي في التحقيق، نذكر على سبيل المثال، آلية التحقيق المحايدة والمستقلة في سوريا المعروفة إختصاراً بـ(IIIM) التي اعتمدت على المواد المتوفرة على شبكة الانترنت من مصادر مفتوحة، وعلى آلية نظام إدارة المعلومات والأدلة رقمياً لدعم تحقيقاتها وتأسيس قاعدة واسعة للمعلومات. الأدلة الرقمية غيرت وبشكل جذري المفاهيم عن القوة النسبية للأشكال التقليدية من الأدلة وسمحت للمحققين وقضاة التحقيق والمدعيين العاميين للاستجابة للتحديات المتنامية في ظل التطور التكنولوجي السريع في الوقت الراهن.

تشكلت هيئة التحقيق وجمع الادلة والمعروفة إختصاراً بـ(CIGE) بأمر من مجلس القضاء لإقليم كوردستان في شهر ايلول من العام ٢٠١٤ وبموجب المادة ١/٣١ من قانون السلطة القضائية لإقليم كوردستان رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧ النافذ[٢]، وتبنت هيئة التحقيق ومنذ تشكيلها نهجاً طموحاً في هذا المجال، باتخاذها خطوات نحو التنفيذ والاستخدام الامثل لنظام رقمي في جمع المعلومات وتحليلها. في العام ٢٠١٦ تمكنت هيئة التحقيق وجمع الادلة من بناء قاعدة بيانات (Database) خاصة بها في جمع وحفظ الادلة، هي الاول من نوعها في اقليم كوردستان، التي يمكن اعتبارها الآن المستودع الوطني الأكبر الذي يحوي ادلة وشهادات ضحايا تنظيم داعش لنطاق واسع من أدلة ومعلومات تحقيقية تم جمعها خلال عملية التحقيق، وهذه الادلة تشتمل على ألشهادات على شكل إفادات الضحايا والشهود والمخبرين، وأدلة جنائية وتقارير طبية وتقارير نفسية وادلة رقمية على شكل صور ومقاطع فيديو تم جمعها من أجهزة رقمية ومن منصات الانترنت، كما وتستفيد هيئة التحقيق من قسم نظام المعلومات الجغرافي (Geographic Information System)،ويعمل خبراء هذا النظام في التقاط الصور وخزنها وتحليلها، وإدارة وتقديم جميع اشكال البيانات الموجودة في اضابير الدعاوى في صيغة خرائط توضيحية وبطرق عديدة.

---

[١] مجلس حقوق الانسان، تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، ١٢ أيلول ٢٠١٨، الأرشيف/ مجلس حقوق الانسان٣٩/٦٤، متوفر على الرابط الالكتروني:
Myanmar/A_HRC_٣٩_٦٤.pdf https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/FFM

[٢] قانون السلطة القضائية لاقليم كوردستان رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٧ النافذ

من خلال عملنا في هيئة التحقيق وجمع الادلة فقد سابقت هيئة التحقيق الزمن آخذةً بنظر الاعتبار محدودية الموارد المتاحة والطبيعة المعقدة للتحقيق في الجرائم الدولية التي كانت من مهامها، الاستثمار في التقدم الذي تم إحرازه مسبقاً والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة كل هذا سمح لها الوصول الى قدرات اكثر للأثبات ويمكن ان تؤدي الى إعداد سوابق إجرائية مهمة لمؤسسات مشابهة محلية او اقليمية.

منهجية البحث

سينصب البحث على التقدم الذي حققته هيئة التحقيق وجمع الادلة باتجاه رقمنة (digitization) وترقيم(digitalization) عملية التوثيق وإلتحقيق وتحليل نظام إدارة المعلومات وجهودها في تنويع مصادر الوصول الى الادلة. هذا الاجراء سيتم تقييمه في مواجهة السوابق التاريخية الضئيلة في هذا المجال والتطورات الحديثة في نفس المجالات من قبل آليات عدالة مشابهة من اجهزة تقصي حقائق ومحاكم دولية. وفي النهاية تطبيق تجربة الهيئة على اجهزة عدالة اخرى محلية. ولغرض هذه المناقشة، من الضروري تمييز عملية رقمنة (digitization) الوثائق والمستمسكات من النسخ الورقية الى الرقمية او العكس لأغراض الخزن والتبويب وتقديم الادلة، عن تلك التي يتم ترقميها (digitalization) إبتداءً دون وجود أصل ورقي لها، والتي تتضمن استخدام التكنولوجيا الرقمية في استخدام البيانات وجمع مصادر اخرى للأدلة، بما فيها الادلة الرقمية التي يتم الحصول عليها عن طريق التكنولوجيا الرقمية[1].

ومن الملاحظ ان البحث لم يستشهد باي من اطاريح دراسية سابقة او أي تطبيقات و سوابق قضائية من القضاء العراقي والدول العربية كون موضوع البحث جديد على القضاء في الدول العربية بشكل عام والعراق وإقليم كوردستان بشكل خاص، لكن عوضاً عن ذلك تم الاسترشاد بالسوابق الدولية في مجال العدالة الدولية وكذلك تجارب الدول في هذا الصدد من نجاح او فشل في التحقيقات الجنائية والاستعارة من مجالات العلوم الأخرى لتطبيقها في سياق التحقيق الجنائي، ونأمل ان يكون هذا البحث بداية لبحوث أخرى حول نفس الموضوع لإغناء القضاء بتضمين اساليب اخرى جديدة في عملية التحقيق.

[1] كتيب عدالة رقمية، من اصدارات محكمة النقض المصرية، ٢٠٢١، متوفر على الرابط الالكتروني: كتيب مركز معلومات محكمة النقض ٢٠٢١pdf.

ماهية نظام إدارة المعلومات

يبحث القائمون على التحقيق دائماً عن المعلومات والادلة ويعتمد اتخاذ القرار على البيانات المتوفرة المتعلقة بموضوع القرار. في الماضي كان مصدر المعلومات وفق النهج التقليدي غير موثوق به وكان يتم الوصول إليه بطرق مختلفة وفي أكثر الاحيان بواسطة مصادر معلومات او ما يسمى بالمخبرين. صعدت هذه الطريقة التقليدية من عدم موثوقية دقة المعلومات لأن المعلومات المنقولة إلى الرؤساء من قبل الموظفين قد تزيد او تنخفض لذلك لم يكن هناك أي يقين في دقة مصدر المعلومات.

مع التركيز على تزويد التحقيق بنظام معلومات دقيق وموثوق به وقادر على المساعدة في اتخاذ القرار والتخطيط والتحكم في المؤسسة، بدأت بمفاهيم مسك الدفاتر المزدوجة التي قدمها لوكا باسيولي العام ١٤٢٩[١].

كانت نظم المعلومات تسير ببطء حتى القرن العشرين وربما كان السبب في ذلك نقص القدرة البشرية في حفظ وصيانة واسترجاع المعلومات، فظهرت الحاجة الى إسراع هذه العملية باستخدام أجهزة كمبيوتر سريعة ودقيقة ذات سعة خزن عالية لتفادي عملية البطيء.

الهدف من نظام إدارة المعلومات هو زيادة عملية عرض المعلومات وادارتها وتقليل مجال التوقعات في حل المشكلات في مختلف مستويات العمل من خلال نظام التغذية الراجعة للمعلومات وانعكاس استرجاع المعلومات لتطوير تواريخ جديدة للاستلام بواسطة النظام.

نظام إدارة المعلومات هو نظام شامل ومتكامل ومحوسب (Computerized) آلي يقدم في النتيجة معلومات دقيقة للقائمين على إدارة نظام المعلومات. أن نظام إدارة المعلومات يجب أن يمكّن المستخدمين المتعددين من مشاركة قاعدة بيانات مشتركة بالاستغناء عن استخدام أنظمة فردية. وان يكون النظام قائماً على استخدام الحاسوب.

[١] إدارة التحقيق وأنظمة المعلومات. صهيب طالبيان ومجيد يحياوي وسميرة دغام وعباس عباسي. المجلة المتعددة التخصصات للبحوث المعاصرة في مجال الأعمال. ٢٠١٣. متوفر على الرابط الالكتروني: https://journal-archieves٣١.webs.com/٥١٩-٥٢٤.pdf

هذا يعني أن الأنظمة في الوقت الحاضر يجب أن تكون محوسبة بسبب الكم الهائل من المعلومات المتاحة اليوم والحاجة إلى سرعة المعالجة والاتساق بين البيانات المتاحة حالياً وسابقتها ودقتها لان نظام ادارة المعلومات لا معنى لها بدون جهاز حاسوب او كمبيوتر. واخيراً، مستخدم الآلة، ففي نظام ادارة المعلومات الحديث يجب أن يكون هناك تفاعل بين المستخدم والجهاز. في النظام السابق التقليدي تمت متابعة البيانات في مكان آخر أو حتى في مؤسسة أخرى ثم كان يتم توفير المعلومات للمستخدم، رغم انه لم تكن هناك علاقة بين الكمبيوتر والمستخدم النهائي ولم يسمح خبراء الكمبيوتر للمستخدم بالاتصال مع الكمبيوتر، بينما تصمم الأنظمة اليوم بطريقة يمكن للمستخدمين استخدامها بسهولة شديدة وبشكل اصطلاحي ستصبح الأنظمة مألوفة للمستخدم بعد فترة من استخدامها [١].

وهناك تعريف آخر قد ورد بصدد مفهوم التقاضي الالكتروني القريب جداً من نظام ادارة المعلومات الرقمي. حيث يعرف التقاضي الإلكتروني بكونه نظام يقوم على مجموعة من الإجراءات لا تختلف كثيراً عن النظام التقليدي ولكن بصورة إلكترونية لتساهم في تطبيق العدالة الناجزة، ويكون جهاز الحاسوب والشبكة العالمية المحرك الأساس في هذا النظام فمن غيره لا يمكن أن نتصور تطبيق لهذه الفكرة الجديدة المسماة بالتقاضي الالكتروني [٢].

أهمية البحث

إن التوسع في توظيف تقنية الحاسوب الرقمية في عملية التحقيق قد غيرت كيفية إجراء التحقيقات الجنائية من قبل القائمين على التحقيق في جميع أنحاء العالم. لكن ولسوء الحظ، فإن العديد من وكالات إنفاذ القانون لم تتكيف مع استخدام تقنية انظمة الحاسوب أو كانت بطيئة في التكيف مع التغيير. وبسبب التطور في انظمة الحاسوب والتقنيات المرتبطة بها فان الجرائم ايضاً في تصاعد، لذلك فان التحقيقات الجنائية التي أجريت يدوياً لإدارة القضية ستستسلم للتغيير في نهاية المطاف، كما وان وكالات إنفاذ القانون التي لا تتكيف مع التغيير سوف تخلق نتائج تحقيقات غير كافية لحسم التحقيق. في ظل إمكانيات تكنولوجيا الكمبيوتر المتاحة في الوقت الحاضر من الضروري أن تطور وكالات إنفاذ القانون برامج حاسوب لإجراء التحقيقات الجنائية

[١] ستيفن باركن وغيري دكسن. التحقيق في استخدام نظام المعلومات. ٢٠١٣، مجلة ساينس دايركت

[٢] حسين المولى. نحو تطبيق نظام الكتروني. مجلس القضاء الأعلى، تاريخ الولوج الى الصفحة ٢٠١/٢/٢٠، (المصدر متوفر باللغة العربية) على الرابط الالكتروني: https://www.faceiraq.org/inews.php?id=٧٧٧١٢٥٠

وإدارتها بطريقة أكثر فعالية وكفاءة، ومن دون شك بطريقة يجب أن تكون التكنولوجيا التي تم تطويرها قادرة في النهاية على الارتباط مع وحدات التحقيق الأخرى داخل الجهاز التحقيقي الواحد، فضلاً عن الترابط مع غيرها من وكالات إنفاذ القانون من نظيراتها في المؤسسات الاخرى.

مشكلة البحث

لا تزال العديد من وكالات إنفاذ القانون تستخدم تقنيات التحقيق اليدوية لإجراء التحقيقات الجنائية. إن تقنيات التحقيق اليدوية تلزم المحققين جمع كم هائل من المستندات والوثائق يدوياً والتي يتم فرزها لاحقاً، وذلك استنادا إلى علاقتها مع القضية ووضعها في ملفات مستقلة. هذه الملفات يتم وضعها بعد ذلك في ملف خاص بالقضية ليتم إدارته بواسطة القائم بالتحقيق او الضابط المسؤول عن التحقيق. في الغالب، يحتوي هذا الملف على المستندات والمحاضر والافادات المكتوبة بخط اليد للضحية وشهادات الشهود والمخبرين، ومحاضر الكشف بالأدلة التي تم جمعها من تحقيقات مسرح الجريمة أو نتيجة عمليات التفتيش، وتوثيق محل الحادث والصور الفوتوغرافية، وقائمة المشتبه به (المشتبه بهم) ومعلومات متنوعة اخرى التي قد تثبت لاحقاً أنها ذات صلة بالتحقيق.

يمكن أن تنشأ العديد من المشاكل من إتباع أسلوب التحقيقات اليدوية. ومن المحتمل أن يكون للمشاكل تأثير خطير على نتيجة التحقيق. تتطلب التحقيقات اليدوية او كما يمكن ان نسميها التحقيقات التقليدية في بعض الأحيان وقتاً طويلاً وساعات من العمل اليدوي للتحقيق في الجريمة، وإن ساعات العمل اليدوي الطويلة تؤدي في نهاية المطاف الى التسبب في إرهاق المحققين. ويؤدي هذا التعب والارهاق إلى التسبب في وقوع المحققين في أخطاء أثناء إجراء التحقيق، وبالتالي اتخاذ قرارات وأحكام خاطئة، أو زيادة جمع وثائق وبيانات غير مكتملة او غير ضرورية التي تم جمعها من محل الحادث.

بعد ان اصبحت اجهزة الحاسوب متوفرة على نطاق واسع لجأت العديد من مؤسسات التحقيق وإنفاذ القانون الى استخدام الحاسوب في حفظ المعلومات وتوظيفها في تحقيقاتها، لكن برزت مشاكل جمة من سوء استخدام او سوء ادارة هذه الاجهزة ذلك لأن توظيف نظام إدخال معلومات رديء وغير قادر وغير مناسب في تخزين المعلومات واسترجاعها وتحديثها سيخلق مشاكل أخرى وتُخضِعُ التحقيقات إلى معدل أعلى من الاخطاء الشائع الوقوع فيها في حال اتباع الاسلوب اليدوي التقليدي. حيث انه من المحتمل ان يتم حفظ الوثائق بشكل غير صحيح أو وضعها في غير محلها أو حتى ضياعها. المشكلة الأكبر مع هذا النوع من نظام إدخال

المعلومات الرقمي في أنه لا يمتلك القدرة على إجراء المقارنة والتدقيق مع قضايا أخرى مماثلة، وإجراء المقارنة مع المشتبه بهم وتحديدهم وتعريفهم في قضايا أخرى، أو المقارنة مع ادلة تم جمعها، مثل الأسلحة وعينات الحمض النووي.... إلخ في قضايا أخرى [1].

تكررت الاشارة اعلاه إلى مقارنة المعلومات وتدقيقها في القضايا قيد التحقيق مع معلومات في قضايا اخرى ذلك لأنها مفتاح بناء أي نظام فعال في ادارة قضايا التحقيق الجنائي. ان التكنولوجيا الجديدة المستخدمة في التحقيقات الجنائية في القرن الحادي والعشرين يجب أن تتمتع بالسرعة في جمع المعلومات وحوسبة البيانات المجمعة ومقارنة وتدقيق المعلومات من أجل دعم المحققين بكل المعلومات المعروفة ذات صلة بالتحقيق. لا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على مدى أهمية إجراء تحقيق كامل والقيام بذلك بشكل صحيح في المرة الأولى من بداية المباشرة في تنفيذ إجراءات التحقيق لان العودة إلى إعادة إجراء التحقيقات للمرة الثانية في مسرح الجريمة لجمع الأدلة المفقودة وتصحيح الأخطاء سيقلل من مصداقية التحقيقات.

وسنستعرض فيما يلي فرضية البحث من خلال عرض اهمية تبني نظام محوسب للمعلومات يستخدم في التحقيق من خلال شرح المستوى الذي وصلت اليه الدول في مجال استخدام الحاسوب في عملية التحقيق الجنائي وتقييم أنظمة المعلومات الالكترونية المختلفة.

المراجعة الادبية لفرضية البحث

كشفت دراسة تقييم لأداء عدد من مراكز تحقيق الشرطة في المملكة المتحدة من خلال دراسة مراجعة وتقييم "فشل التحقيق في جرائم القتل" ان معظم المخاوف بشأن الإجراءات الأولية في موقع الجريمة تركزت على جمع وحفظ المواد الجنائية، والمخاوف بشأن ضياع او تلف الأدلة في محل الحادث من قبل الضباط أو غيرهم من القائمين على التحقيق. أما الموضوع الثاني فتمحور حول توزيع المهام او بعبارة اخرى من هو الشخص المسؤول عن التحقيق الأولي. وتركزت المشاكل الرئيسية على ما يلي: إجراءات التحقيق التي لم تنفذ من قبل

[1] ستيفن مايلز. ٧، نيسان، ٢٠٠٠. إدارة قضية التحقيق الجنائي. قسم شرطة ديترويت، الولايات المتحدة الامريكية. متوفر على الرابط:

https://www.justiceacademy.org/iShare/LibraryTraining/Criminal%٢٠Investigation%٢٠Case%٢٠Management.pdf

الضابط المسؤول عن التحقيق، والفشل في تنفيذ الإجراءات المطلوبة، وكانت هذه من بين عدد من المشاكل الجدية للغاية أثناء التحقيقات في جرائم القتل. وفي حين أن التأخير في تقديم التحقيقات والنتائج الناجمة عن الفحوصات الجنائية قد اثرت بصورة سلبية على كفاءة التحقيقات إلا ان سياسة التقييم الذاتي للوحدة التحقيقية كانت غير مسجلة دائماً، أو كانت غامضة وتفتقر إلى التفاصيل. وكانت هذه مشكلة شائعة في أغلب قوى الشرطة التي خضعت للدراسة. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى عدم فهم أعضاء فريق التحقيق وفريق الأدلة الجنائية بشكل واضح لإجراءات التحقيق، والعمل الذي يتعين عليهم الاضطلاع به وترتيبه حسب الأولوية في التنفيذ [١].

إن خطر توجيه الاتهام الخاطئ للمشتبه به نتيجة عملية البحث في قاعدة البيانات قد غيرت الانطباع في تصميم وتشغيل قاعدة بيانات خاصة بفرض القانون. والتي يجب ان تكون من بين الأسباب التي قد تدفعنا إلى اتخاذ تدابير صارمة فيما يتصل بتثقيف أفراد الشرطة والجمهور بضرورة إدراكهم أن نتيجة المضاهاة او المطابقة في قاعدة البيانات ليست نهاية التحقيقات الجنائية.

من المحتمل أن تدار قاعدة بيانات تحوي معلومات عن جميع السكان بشكل أكثر دقة من قاعدة بيانات تقتصر على المدانين أو المقبوض عليهم، وإمكانية أن يكون التنظيم والتدقيق أكثر فعالية إذا كان الحمض النووي لكل شخص متواجداً في قاعدة البيانات لاحتمال ان يكون اي شخص ضحية لنتيجة مطابقة مغلوطة أو غير صحيحة للحمض النووي([٢]).

ونتيجة الاخطاء الناجمة من نتائج تم الحصول عليها من عمليات المطابقة في قاعدة بيانات الحمض النووي الخاصة بقوات انفاذ القانون نشأت مسألة تأسيس قاعدة بيانات واسعة تحوي معلومات عن جميع السكان ذلك لان نظريات وفرضيات التحقيق تنبثق من نتائج دراسة "كل ما ينجح وما لا ينجح"، ولكن أيضاً من "استعارة أساليب" من المهن التي تشترك في مطالب ومعوقات مماثلة، وفي العديد من الحالات محاولة اندماج هاتين الفلسفتين في نموذج واحد .

[١] كاثرين نيكول وفيست.٢٠٠٤. مراجعة تحقيقات القتل: تحليل مراجعة في مدى التقدم في ستة من قوى الشرطة في المملكة المتحدة

[٢] كاي، ٢٠٠٢. قاعدة بيانات الحمض النووي لقوى انفاذ القانون: المسألة الكاملة والحالة لقاعدة بينات عامة وعريضة للسكان

لا يوجد حالياً نموذج واحد مطبق عالمياً لإتباعه في التحقيق الجنائي، وكان التقليد المتبع في إنشاء نظرية التحقيق قائماً على مبدأ "إستعارة" الأفكار والنهج من مهن أخرى، وأبرزها المهن التي لها أساس نظري في العلوم الفيزيائية والحيوية. وكثيراً ما تعمل نماذج التحقيق على توليف نهج دراسة لأفضل الممارسات والاستعارة الثقافية جنباً إلى جنب مع تقييم نتائج أفضل إخفاقات التحقيق السابقة، وبدرجة أقل كثيراً، نجاحات التحقيق السابقة. فعلى سبيل المثال، إستمدت "الدروس المستفادة" في الماضي من الاخفاق في التحقيق في وفاة (ستيفن لورانس)*. حيث أشار إستنتاج التحقيق الذي أجري في قضية (ستيفن لورانس) بوضوح إلى عدم كفاءة التحقيق فضلاً عن العنصرية المؤسساتية وضعف القيادة [١].

بحلول السبعينيات من القرن العشرين كان غرينوود وآخرون قد شككوا بالفعل في تأثير وجدوى إتباع أساسيات التحقيقات الجنائية المنصوص عليها في الدليل التطبيقي المعتمد في التحقيق الجنائي والمعروف بـ(أوهيير) وفي ربط التحقيق باعتباره شكلاً فنياً. ففي مقدمة الكتاب يقول غرينوود: "إن الكشف عن الجريمة في نهاية المطاف ليس علماً بل فن، وليس من المرجح أن يتم التقاط أسراره في أي جزء من بين طيات غلاف أي كتاب [٢]. والواقع أن تمسكه باعتقاد مفاده أن التحقيقات الروتينية فن أكثر من كونه علم يشجع الفكرة القائلة إن التحقيق الجنائي لابد أن يسترشد بحدس فردي وليس بأسلوب رشيد ومنهجي للتحقيق. وقد

---

[١] سوانسون، و كاميلين و تيريتو. ١٩٩٦. التحقيق الجنائي. ماك غرو وهل

أنظر ايضاً لمعرفة معلومات أكثر عن قضية مقتل ستيفن لورانس، الصفحة المتوفرة على الرابط الالكتروني:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D٩٪٨٢٪D٨٪B٦٪D٩٪٨A%D٨٪A٩_%D٩٪٨٥٪D٩٪٨٢٪D٨%AA%D٩٪٨٤_%D٨٪B٣٪D٨٪AA%D٩٪٨A%D٩٪٨١٪D٩٪٨٦_%D٩٪٨٤٪D٩٪٨٨٪D٨٪B١%D٨٪A٧٪D٩٪٨٦٪D٨٪B٣

*ستيفن لورانس، وهو يافع أسود من لندن، اغتيل في اعتداء عنصري عند موقف لانتظار الباص في العام ١٩٩٣ وقال شهود ان عصابة من الشبان البيض هاجمته وهم يرددون شعارات عنصرية. بعد التحقيق الأولي، ألقي القبض على خمسة من مشتبهين دون إدانتهم، واقترح تحقيق صحفي أن الجريمة كانت جريمة كراهية وأن لورانس قد قتل لأنه كان أسود، وعلى أن التعامل مع القضية من قبل الشرطة وهيئة النيابة الملكية قد تأثرت بالشأن العنصري. في العام ١٩٩٩ تمت مراجعة ملف التحقيق برئاسة السير ويليام ماكفيرسون التي درست التحقيقات الأصلية التابعة لشرطة العاصمة (MPS) وخلصت إلى ان قوة الشرطة كانت عنصرية مؤسسيا وأوصت أن ازدواجية الحكم في القضية الواحدة تجوز في حالات القتل العمد وسمح بإعادة المحاكمة بناء على أدلة جديدة ودامغة، قانون العدالة الجنائية ٢٠٠٣ أصبح نافذاً في العام ٢٠٠٥. وقد وصفت القضية بأنها "واحدة من أكثر ملفات الاغتيالات التي لم تحل وكانت ذات دوافع عنصرية.

[٢] غريبوود و بيترسيليا، الولايات المتحدة الامريكية. المعهد الأمريكي للقانون وعلم الاجرام، ١٩٧٥. عملية التحقيق الجنائي، المجلد الأول: انطباعات السياسة والايجاز: راند المساهمة

شهد العقدين الماضيين عدداً من المحاولات لكتابة نظريات حول ممارسة التحقيق، ولا سيما استخدام الاستخبارات التي وصفت بأنها "مبدأ التحقيق الجديد"، لاستعارة الأفكار والنهج من مجالات أخرى، ولا سيما العلوم والطب. ولكن عندما يتم نقل الأفكار من مكان إلى آخر يجب أن نكون حذرين من الاختلافات في السياق. إن السياق الذي يجب أن يعمل فيه التحقيق الجنائي ليس نفس السياق الذي يجب أن يكون فيه التحقيق الطبي. وهناك نهج لصياغة النظرية من خلال توليف هذين النهجين إلى جانب استيعاب الدروس المستفادة من الأخطاء التي ارتكبت في الماضي[١].

تقسيم البحث

بين مقدمة وخاتمة، تم تقسيم هذا البحث على مبحثين، تناولنا في المبحث الأول صور تطبيقات نظام ادارة المعلومات على الصعيد الدولي ضمن خمسة مطالب، خصصنا المطلب الأول لقاعدة البيانات وأنظمة إدارة الأدلة والمعلومات، أما المطلب الثاني فقد عرضنا فيه الأدلة الرقمية والادلة من مصادر مفتوحة، أما المطلب الثالث فقد فصلنا فيه نظام إدارة المعلومات الجغرافي (GIS)، فيما عرضنا في المطلب الرابع لمركزية جهود البحث عن الأشخاص المفقودين، أما المطلب الخامس فقد كان من نصيب نظام تحقيق الشرطة المعلوماتي (الاستخباراتي).

أما المبحث الثاني فقد كرسناه لموضوع تطبيق هيئة التحقيق وجمع الادلة لنظام ادارة المعلومات ضمن خمسة مطالب أيضاً، حيث خصصنا المطلب الأول لقاعدة البيانات وأنظمة إدارة الأدلة والمعلومات، بينما سلطنا الضوء في المطلب الثاني على الأدلة الرقمية والادلة من مصادر مفتوحة، أما المطلب الثالث فقد وضحنا فيه نظام إدارة المعلومات الجغرافي (GIS)، أما المطلب الرابع فتناولنا فيه موضوع آلية تعريف الاشخاص المفقودين، وفي المطلب الخامس بينا فيه أهمية تطبيق نموذج هيئة التحقيق وجمع الأدلة في العراق وإقليم كوردستان.

[١](المصدر السابق/ سوانسون وآخرون، ١٩٩٦).

المبحث الأول

صور تطبيقات نظام ادارة المعلومات على الصعيد الدولي

ان آليات تطبيق العدالة الدولية ولجان تقصي الحقائق الدولية قد طورت من أساليب التحقيق وجمعها الادلة في الانتهاكات الدولية. فمنذ بدء التحقيق في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في يوغسلافيا السابقة طور المحققين بالاستفادة من نظام حاسوب طوره باحثين في الجامعات الامريكية نظاماً محوسباً لجمع الادلة والمعلومات عند التحقيق في الانتهاكات الجسيمة. كذلك اعتماد المحققين الدوليين على الاستفادة من الصور الجوية المأخوذة من الاقمار الاصطناعية لتتبع حركة الجناة في نقل الضحايا بواسطة باصات او شاحنات عسكرية من وإلى مراكز الاحتجاز وكذلك تتبع حركتهم الى مواقع القتل الجماعي ومن ثم محاولة الجناة لاحقاً إخفاء الادلة من المقابر الجماعية بنقل الجثث ودفنها في موقع آخر.

أخيراً وليس آخراً، الكم الهائل من مقاطع الفيديو والصور والمنشورات والوثائق التي يتم الحصول عليها من مصادر مفتوحة تم نشرها من قبل تنظيم داعش على الشبكة الالكترونية وعلى موقع الكتروني كان يتبنى افكار التنظيم معروف باسم (دابق) الذي تعامل معه المحققين حول العالم كمستودع لجمع الادلة منه واستخدامها لاحقاً في التحقيق وإدانة المتورطين في هذه الانتهاكات، حيث حصلت محاكمات فردية في المانيا الاتحادية ضد عناصر سابقين في تنظيم داعش. وسنتناول هذا المبحث التقنيات التي استخدمتها آليات تطبيق العدالة الدولية في التحقيق الى جانب اعتمادها على الاساليب التقليدية في جمع الادلة من خلال شهادات الشهود واقوال المتهمين والتقارير الطبية والجنائية وذلك في اربعة مطالب.

المطلب الاول

قاعدة البيانات وأنظمة إدارة الأدلة والمعلومات

قاعدة البيانات ضرورية لإتقان التعامل مع سلسلة كبيرة من الوثائق وتحليل مزاياها وفي العقدين الماضيين تم تطوير أنماط مختلفة في حقل تحقيقات الشرطة وحقوق الانسان وبالتحديد في حقل التحقيقات الجنائية، ذلك لان قاعدة البيانات تنجز وظيفتين رئيسيتين هما: الأولى، ان قاعدة البيانات، تقوم بخزن ومطابقة المعلومات التي تم جمعها من قبل المؤسسة بشكل عام. وثانياً، ان قاعدة البيانات تقوم ايضاً بعرض مجموعة نادرة من الاحداث، متضمنةً الأماكن، والانتهاكات، والأشخاص الذين تعرضوا الى الانتهاكات او الاحداث في القضية محل الاهتمام والأدلة التي تم جمعها في شكل شهادات، والوثائق الرسمية وغير الرسمية والمواد الأخرى.

إن كل آلية تحقيق للعدالة سواء كانت في شكل محكمة جنائية دولية او آلية تقصي الحقائق ترقم بشكل متزايد مخزونها من الأدلة وأنظمة الإدارة والعرض للأدلة، وتم انشاء عدد من قواعد بيانات مختصة لتسهيل خزن وإظهار الأدلة في شكل سجلات رقمية. ان تعقيد نظام إدارة المعلومات وقواعد البيانات التي تحويها تعكس تعقيد المفاهيم القانونية والسردية التي تعرف محيط التحقيقات الجنائية الدولية وبعثات تقصي الحقائق. هذا ذات صلة على وجه الخصوص حينما يأخذ بنظر الاعتبار التحقيقات في الجرائم الدولية الرئيسية مثل (جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب) والتي تتميز بتعقيد حقائقها الكبير جداً بالمقارنة مع الجرائم العادية ضمن الاختصاص الوطني، هذا بالإضافة الى عناصر خاصة بهذه الجرائم تتضمن سياق الجريمة وظروفها التي يجب إثباتها في كل جريمة ذات طبيعة دولية، كذلك بالنسبة الى كل انتهاك يجب اعتباره جريمة ضد الإنسانية، على سبيل المثال، تحتاج ايضاً الى إثبات ان الفعل الجرمي تم ارتكابه كجزء من هجوم واسع ومخطط له ضد السكان المدنيين، وان المتهم عَلِمَ او كان ينوي ارتكاب الفعل ليكون جزءً من هجوم واسع ومخطط له [1].

---

[1] الجمعية العمومية للأمم المتحدة، نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية (التعديل الأخير ٢٠١٠) المادة /٧، ١٧ حزيران ١٩٩٨، الرقم الدولي المعياري للكتاب ٦-٩٠٠٧-٩٢ (ISBN)، متوفر على الرابط الالكتروني:https://www.refworld.org/docid/٣ae٦b٣a٨٤.html

أنظر ايضاً، المحكمة الجنائية الدولية، عناصر الجرائم، المادة/ ٧، ٢٠١١، الرقم الدولي المعياري للكتاب ٩٢_٩٢٢٧_٢٣٢_٢، متوفر على الرابط الالكتروني:https://www.refworld.org/docid/٤ff٥dd٧d٢.html

هذا تم تعقيده بشكل أكثر بالمتطلبات القانونية لأشكال المسؤولية الجزائية التي لكل واحدة منها ما متوسطه ثلاث او أربع عناصر خاصة للمسؤولية الجزائية. إن إيجاد وإدارة المعلومات المطلوبة ذات الصلة بتحقيق المتطلبات القانونية لهذه الأنواع من التحقيقات يعتبر تحدياً يمكن تحقيقه فقط من خلال قاعدة بيانات ونظام إدارة معلومات متخص.

التجارب الدولية في هذا الصدد وأفضل التطبيقات

إن أنظمة إدارة المعلومات ورقمنة الوثائق والأدلة قد اضحى منحاً متنامياً في مجال العدالة الدولية. المحاكمات التي أجريت امام المحاكم الدولية بالضرورة تستنفذ في استخدام الوثائق الى حد كبير، متضمنةً ليس فقط إفادات الشهود، لكن ايضاً سجلات من أرشيف دول مشتركة في النزاع. في الحقيقة، القضية الواحدة فقط يمكن ان تحوي في ملفاتها أكثر من عشرة الاف وثيقة، بالاعتماد على الحاجة في إدارة الأدلة ذات سياق تاريخي او سياسي ذات صلة بالجرائم المدعاة بها.

المحكمة الجنائية الدولية في يوغسلافيا السابقة (ICTY)، تم تحويلها الآن الى آلية المحاكم الجنائية الدولية، والتي استخدمت نظام إدارة الأدلة الالكتروني او ما يعرف بـالمحكمة الالكترونية (E- Court) لتسهيل عملية خزن وعرض الأدلة في شكل سجلات رقمية [١].

وعلى نحو مشابه، فان المحكمة الجنائية الدولية (ICC) وضعت بروتوكول المحكمة الالكترونية قيد التنفيذ منذ العام ٢٠٠٦، والموصوف بـنظام المعلومات الذي يدير ويمنح صلاحية الوصول الى المواد والسجلات القضائية [١].

[١] معهد الامم المتحدة الإقليمي للبحوث حول الجريمة والعدالة، الدليل التطبيقي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة،٢٠٠٩، الصفحة ٩٥، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.icty.org/x/file/About/Reports٪٢٠and٪٢٠Publications/ICTY_Manual_on_Developed_Practices.pdf

هذا بالإضافة الى ان المحكمة الجنائية الدولية تستخدم تطبيق معروف بـ(مصفوفة القضايا) (Case Matrix) لتنظيم وتحليل أكثر للأدلة في قضايا متعلقة بالجرائم الدولية الأساسية. وكتطبيق لإدارة القضية والمعلومات القانونية، فان مصفوفة القضايا تزود فرضية عمل بالنسبة للتحقيق والمحاكمة في هذه الانتهاكات، وإرشاد انتقاء القضية واولويتها، وتعرض دليل إرشادي للمستخدم لأثبات الجرائم الدولية واشكال المسؤولية وتقديم خدمة قاعدة البيانات لتنظيم وعرض الأدلة المحتملة في القضية [٢].

المطلب الثاني

الأدلة الرقمية والادلة من مصادر مفتوحة

الأدلة الرقمية من محتويات ينتجه المستخدمون متوفرة على الانترنت، ومعلومات العميل من مانحي خدمة الاتصالات، ومعلومات المواقع الجغرافية والتي أصبحت في شكل سريع من الأدوات الأساسية في احتراف المحققين الجنائيين الدوليين، هذه الادلة والمعلومات غالباً يتم جمعها من مصادر متاحة للعامة، ومنصات الانترنت، مثل: الفيسبوك، والتويتر، واليوتيوب ...الخ.

السوابق والتجارب الدولية في هذا المجال

الأدلة الرقمية بالتحديد كانت من أنواع الأدلة التي ادت مؤخراً الى البدء في أولى المحاكمات لعناصر من تنظيم داعش العائدين الى المانيا، والتي لديها الامكانية في تأسيس سوابق مهمة لمحاكمة انتهاكات تنظيم داعش والجرائم المرتكبة بحق المجتمع الايزيدي على وجه الخصوص [٣]، هذا يتعلق بالقضية المثارة ضد متهمة تبلغ من العمر ٣٥ سنة مزدوجة الجنسية (المانية وتونسية) معروفة باسم أميمة. والتي سافرت الى

---

[١] انظر الى المحكمة الجنائية الدولية/ تعليمات التسجيل، التعليمات رقم ١٠، وانظر ايضاً المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد ثوماس لوبانغا ديلو، المحكمة الجنائية الدولية-٠٤/٠١-٠٦/٠١-١١٢٧ قرار حول بروتوكول المحكمة الالكترونية، كانون الثاني/٢٠٠٨/٢٤.

[٢] مركز معلومات مصفوفة القضايا، متوفر على الرابط الالكتروني: Case Matrix, see: http://www.casematrixnetwork.org/activities/

[٣] لمعلومات أكثر عن المحاكمة والاتهامات فيها، انظر الى الرابط الالكتروني: https://www.justsecurity.org/٧٠٢٨٠/a-lost-phone-brings-a-female-isis-returnee-to-trial-for-crimes-against-humanity/

سوريا مع اطفالها في العام ٢٠١٥ للتزوج من مقاتل بارز في تنظيم الدولة الإسلامية المعروف بـ(داعش)، وبعد مضي أكثر من عام واحد عادت الى المانيا مجدداً لاستئناف حياتها الاعتيادية كمنسقة مناسبات في مدينة هامبورغ الألمانية. وكانت ثروة من المعلومات الاجرامية والصور ومقاطع الفيديو قد عثر عليها في داخل هاتفها الجوال الذي وقع في حوزة صحفية لبنانية، الامر الذي أدى الى بدء التحقيق ضد أميمة، هذه المعلومات كونت الأساس لبعض الاتهامات التي تواجهها المتهمة حالياً خلال الإجراءات التحقيقية، هذه الأدلة التجريمية تتضمن صوراً متعددة للمتهمة واطفالها حاملين أسلحة وتتباهى في الصور بانتمائها لتنظيم داعش، وكذلك التحقيق الصحفي المفصل عن سفرها الى سوريا [١].

إن تنويع الأدلة لتشتمل على أدلة رقمية مثل الصور ومقاطع الفيديو، والمواد المستمدة على نطاق أوسع من وسائط التواصل الاجتماعي، يشكل منحاً متزايداً في التحقيقات الجنائية والمحاكمات. إن الفقه القانوني المستمد من المحكمة الجنائية الدولية يمكن اعتباره أفضل عرض على تطور هذا الاتجاه، حيث واجه مكتب المدعي العام بضع قرارات هامة وأدلة صادرة عن الدوائر الابتدائية (محاكم التحقيق)، مستشهداً بنقاط الضعف في تحقيقات مكتب المدعي العام بسبب الاعتماد المفرط على إفادات الشهود، وعدم الاعتماد على الأشكال الأخرى من الأدلة [٢].

في العام ٢٠١٣ قامت لجنة الخبراء المكلفة بمراجعة قدرة مكتب المدعي العام على جمع الأدلة الرقمية، وقد ردد الفريق عدداً من المخاوف ملاحظاً ما يلي: المعلومات الرقمية هي " القاعدة وليست الاستثناء" في أنشطة التحقيق الحالية [٣].

---

[١] لين الفيصل، العربية، نساء داعشيات تحملن الأسلحة، لم تكن مجرد عرائس: شهادة المحاكمة(١٥/حزيران/٢٠٢٠) متوفرة على الرابط الالكتروني: https://english.alarabiya.net/en/features/٢٠٢٠/٠٦/١٥/ISIS-women-carried-weapons-were-not-just-brides-Trial-testimony

[٢] لندسي فريمان، الأدلة الرقمية ومحاكمات جرائم الحرب: تاثير التقنيات الالكترونية على التحقيقات والمحاكات الدولية، الصفحة٢٨٩ مجلة فوردهام الدولية للقانون.٢٨٣-٣٣٣-٣٥(٢٠١٨)

[٣] أليكس كونيغ وآخرين، مركز حقوق الانسان، كلية الحقوق باركلي، بصمات الأصابع الالكترونية: إستخدام الأدلة الالكترونية لتطوير المقاضاة في المحكمة الجنائية الدولية، (٢٠١٤)، الصفحة ٤، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.law.berkeley.edu/files/HRC/Digital_Fingerprints_Salzburg_Report_٢٠١٤.pdf

وهكذا بدأت المحكمة الجنائية الدولية في استثمار المزيد من قدراتها في مجال الأدلة الجنائية والتحقيق الرقمي، منشأةً فريق للأدلة الجنائية الرقمية في قسم علم الأدلة الجنائية في العام ٢٠١٣، وإدراج معلومات مستقاة من مصادر مفتوحة في ممارساتها التحقيقية، كما يتضح من أحدث الحالات التي سجلت قوة كبيرة من وجهة نظر الأدلة مقارنة بغيرها من الحالات السابقة. وأدى ذلك إلى بداية ما أطلق عليه على نطاق واسع "قضية الإعلام الاجتماعي" الأولى، عندما أصدرت المحكمة الجنائية الدولية في أغسطس/آب ٢٠١٧ مذكرة اعتقال عامة جديدة بخصوص الوضع في ليبيا ضد قائد لواء "الصاعقة" الليبي محمود مصطفى بوسيف الورفلي، مستنداً في جزء كبير إلى أشرطة فيديو عن عمليات إعدام على وسائط التواصل الاجتماعي [١].

المطلب الثالث

نظام إدارة المعلومات الجغرافي (GIS)

ان نظام المعلومات الجغرافي قد تم استخدامه في التحقيقات الدولية بشأن المقابر الجماعية، حيث يتم تحديد موقع المقابر الجماعية او المحل المفترض ارتكاب جرائم الاعدامات الفورية فيه. ويتم من خلال هذه التقنية تتبع مسار الجناة في التخطيط لارتكاب الجريمة وتنفيذها والتغيرات السطحية على سطح التربة المأخوذة من الصور الجوية خلال مدة زمنية محددة التي يمكن الاستفادة منها لاحقاً في الوصول الى اماكن دفن الضحايا[٢].

---

[١] اليكس وايتينك، المحكمة الجنائية الدولية وقضية ليبيا الجديدة: الاثبات الخارج إقليمي لمحكمة خارج إقليمية، ٢٣ آب٢٠١٧، متوفر على الرابط الالكتروني:
https://www.justsecurity.org/٤٤٣٨٣/iccs-libya-case-extraterritorial-evidence-extraterritorial-court/;
أنظر ايضاً: أيميا آيرفينغ، قد بدأت...ادلة شبكة التواصل الاجتماعي في امر القبض الصادر من المحكمة الجناية الدولية، مجلة اوبينيو القانونية، متوفر على الرابط الالكتروني:-http://opiniojuris.org/٢٠١٧/٠٨/١٧/and-so-it-beginssocial-media-evidence-in-an-icc-arrest-warrant/

[٢] التحقيق العلمي في المقابر الجماعية: نحو المعايير والبروتوكول. إيان هانسون، مارغريت كوكس، آمبيكا فلافيل، جوانا ليفير، رولاند وسلينغ، ٢٠٠٨. مطبعة جامعة كامبريدج.

المحكمة الجنائية الدولية والتجارب الدولية في هذا المجال

على مستوى المحكمة الجنائية الدولية، أدت المواد المفتوحة المصدر وأعمال الخبراء في المواقع الجغرافية إلى الإدانة الأولى على الإطلاق بتدمير التراث الثقافي بوصفه جريمة حرب في العام ٢٠١٦ في قضية المدعي العام ضد أحمد الفقي المهدي (المهدي). وكان المدعى عليه المهدي عضواً في جماعة أنصار الدين الإسلامية المرتبطة بتنظيم القاعدة، والتي ثبت تورطها "دون شك معقول" من قبل النيابة العامة في تدمير المواقع الدينية والتاريخية في العاصمة المالية (تمبكتو) بفضل إستخدام تقارير عن المواقع الجغرافية، بالإضافة إلى صور ومقاطع فيديو وجدت على الإنترنت، مما أتاح إعادة بناء دقيق حول كيفية تدمير المواقع على مر الزمن بالاعتماد على الخط الزمني للأحداث (Timeline) [١].

ومن الأمثلة الأخرى ذات الصلة الدالة على أهمية استخدام المصادر المفتوحة والعمل التحليلي لنظام المعلومات الجغرافية، التحقيق في إسقاط الطائرة الماليزية في العام ٢٠١٤. والكثير من العمل الذي قام به فريق التحقيق المشترك الذي تأسس للتحقيق في الحادث، وإستندت (بيلنغكات)، وهي منظمة متخصصة في التحقيق عبر الإنترنت، إلى معلومات مفتوحة المصدر ونظم المعلومات الجغرافية لالتقاط الصور وتحليل وتقديم الكثير من الأدلة التي أدت إلى التعرف على قاذفة الصواريخ التي أسقطت الطائرة وتعقب أعضاء المنظمات المتورطة في الهجوم [٢].

المطلب الرابع

مركزية جهود البحث عن الأشخاص المفقودين

ان ملف الاشخاص المفقودين من الملفات التي تواجه حسمه تحدياً على المستوى الدولي ولحد الان. وخاصة في الدول التي شهدت ولا تزال تشهد نزاعات مسلحة داخلية او دولية او حتى اضطرابات داخلية او حرب اهلية، فعلى الصعيد الدولي، ان ملف الاشخاص المفقودين في اثناء النزاع المسلح في يوغوسلافيا السابقة يعتبر ملفاً لم يتم حله لحد الان رغم توصل المنظمات الدولية الى تحديد مصير عشرات الالاف من

---

[١] قضية المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولة ضد المهدي، رقم القضية (المحكمة الجنائية الدولية -١٢/١-١٥/١)، متوفر على البريد الالكتروني: https://www.icc-cpi.int/mali/almahdi

[٢] بيلينكات، التحقيق من مصادر مفتوحة بعد ثلاثة أعوام، متوفر على الرابط الالكتروني:-www.bellingcat.com/wp-content/uploads/٢٠١٧/٠٧/mh١٧-٣rd-anniversary-report.pdf

الاشخاص المفقودين.

كذلك الحال بالنسبة للأشخاص المفقودين من جراء اضطرابات او حروب اهلية داخلية كما حدث في كمبوديا أو الارجنتين فان مصير الالاف لا يزال مجهولاً، وبسبب استمرار النزاعات المسلحة فان عدداً من المنظمات الدولية قد اخذت على عاتقها مهمة التوصل الى مصير الاشخاص المفقودين، كاللجنة الدولية للصليب الاحمر واللجنة الدولية للأشخاص المفقودين والشرطة الدولية، حيث تتبادل هذه الهيئات واللجان المعلومات فيما بينها وتتعاون مع الدول للتوصل الى تحديد وتعريف الاشخاص المفقودين.

التجارب الدولية في مجال تعريف الأشخاص المفقودين

ان التجارب الدولية في مجال البحث عن الاشخاص المفقودين قد أكدت ضرورة ان يتم تسجيل وجمع المعلومات في قاعدة بيانات مركزية. ففي المبادئ التوجيهية/ القانون النموذجي للمفقودين الذي أعدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر تنص في المادة الثانية/ الفقرة الخامسة من قسم (التعاريف) على تعريف سجل المفقودين بانه "قاعدة البيانات المركزية لإدارة طلبات البحث الخاصة بالأشخاص المفقودين". كما ان المادة ١٤ منه تنص على انشاء سجل للبيانات المركزية حول الأشخاص المفقودين بهدف ضمان فعالية سجل المعلومات حول المفقودين وسرعة البحث عن المفقودين والكشف عن مصيرهم [١].

وان اللجنة الدولية لشؤون المفقودين التي كانت لها دور فاعل في تعريف المفقودين في البوسنة والهرسك جراء النزاع المسلح في يوغوسلافيا السابقة، قد شددت في تقريرها عن مصير المفقودين في النزاع في سوريا على إنشاء قاعدة بيانات آمنة ومركزية ومحايدة تسمح بتخزين ومعالجة البيانات بشأن الشخص المفقود ومواقع المقابر الجماعية وأماكن الاحتجاز الانفرادي، وتكون هذه البيانات مستمدة من مصادر متعددة، بما في ذلك المفقودين المقيمين داخل سوريا وخارجها. وأنشأت اللجنة الدولية لشؤون المفقودين بالتعاون مع العائلات ومنظمات المجتمع المدني السوري مؤخراً مستودعاً

[١] مبادئ توجيهية / قانون نموذجي بشأن المفقودين مبادئ للتشريع حول وضع الأشخاص المفقودين نتيجة نزاع مسلح أو عنف داخلي تدابير لتجنب اختفاء الأشخاص وحماية حقوق ومصالح المفقودين وعائلاتهم، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تاريخ الولوج الى المصدر (١٢/ كانون الثاني/٢٠٢١) متوفر على الرابط الالكتروني:
https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/model-law-missing-٣٠٠٩٠٨.htm

للبيانــات لتخزيــن البيانــات بشــأن ١٢٠٠٠شخص مفقود [١].

ومن إمثلة التطبيقات الدولية في مجال تحديد مصير الأشخاص المفقودين باتباع آلية جديدة لمركزية المعلومات، هو قانون الأشخاص المفقودين في البوسنة لسنة ٢٠٠٤ حيث ان المادة ٢١ من الفصل الخامس من القانون تحت عنوان (سجلات المفقودين) تنص على استحداث السجلات المركزية وعلى انه يجب أن تتضمن السجلات المركزية للأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك كافة السجلات الموجودة على المستوى المحلي لدى رابطات أسر المفقودين وان يتم تعيين سلطة مختصة للاحتفاظ بالسجلات المركزية للأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك، ووضع تدابير للحفاظ على البيانات، يتم تحديدها بالتفصيل بموجب اتفاق إنشاء معهد الأشخاص المفقودين.

ونصت المادة الثالثة والعشرين (حماية البيانات) على انه يجب أن تكون بيانات السجلات المركزية للأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك متاحة لكافة مستويات السلطة بما يتماشى مع الأنظمة القائمة ومعايير حماية البيانات ويتم تنظيم الأنظمة وطريقة إدارة قاعدة البيانات، وإدخال البيانات، وتبادلها واستعمالها، وبنوع خاص عملية التدقيق عن كثب بموجب كتاب الأنظمة المتعلقة بالسجلات المركزية للأشخاص المفقودين[٢].

المطلب الخامس

نظام تحقيق الشرطة المعلوماتي (الاستخباراتي)

لا تتجلى الفائدة الحقيقية من اتباع نظام معلومات الكتروني ما لم يكن الهدف منه ربط جميع وحدات انفاذ القانون من محققين وقائمين على التحقيق مع بعضها البعض داخل الجهاز التحقيقي الواحد من جهة ونظرائهم في الأجهزة التحقيقية المثيلة لها في الاختصاص من جهة اخرى، ومشاركتهم المعلومات والأدلة فيما بينهم وتحليل واستخدام هذه الأدلة من قبل جميع الوحدات المستخدمة لقاعدة البيانات، ولترجمة صور تطبيق هذا الاسلوب على العمل التطبيقي للمحققين على ارض الواقع، تم تبني عدة نظم الكترونية محوسبة للتحقيق نذكر

---

[١] الكشف عن مصير المفقودين هو استثمار في السلام: الية اللجنة الدولية لشؤن المفقودين لوضع سياسات خاصة بسوريا بمشاركة منظمات المجتمع المدني السوري وعائلات الضحايا، اللجنة الدولية لشؤن المفقودين/ برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا/ سوريا، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.icmp.int/wpcontent/uploads/٢٠٢٠/١٠/Report-Arabic.pdf

[٢] قانون الأشخاص المفقودين في البوسنة لسنة٢٠٠٤ ، القانون متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.icmp.int/wp-content/uploads/٢٠١٤/٠٨/law-on-missing-persons-arab.pdf

منها واحدة من اكثر النظم نجاحاً والتي وجدت صداها في المملكة المتحدة وتم تصدير تجربتها لاحقاً الى عدة دول أخرى.

إن نظام قيادة الشرطة المعلوماتي (Intelligence Led-Policing)يمثل أحد أوجه التطبيق لما تقدم ذكره سالفاً حول جدوى الاعتماد على نظام تقنية معلومات مركزي كأسلوب مستحدث لمواجهة ظاهرة تصاعد الجريمة. ظهر نظام قيادة الشرطة المعلوماتي او قيادة معلومات الشرطة لأول مرة في المملكة المتحدة. حيث يتيح نظام قيادة الشرطة المعلوماتي تحليل معلومات تم جمعها من مصادر مختلفة لتوفير نتائج استخباراتية توجه عملية إدارة الجرائم والتحقيق فيها، واستخدمت هذه التقنية في المملكة المتحدة لتطوير عملية التحقيق ومواجهة الفشل في التحقيقات السابقة في جرائم القتل [١].

وكانت أولى اشكال تطبيق هذا النظام قد ظهر في المملكة المتحدة في إطار نموذج الاستخبارات الوطني (NIM)، هذا النموذج قد حقق النجاح في استعادة المعلومات الاستخبارية وتسجيلها وتوزيعها وحفظها لتصنيف المعلومات التي يمكن أن تحدد إتجاه التحقيق الجنائي. ويعتمد هذا النموذج على جمع المعلومات من مصادر بشرية سواء كان أفراد من الجمهور(المخبرين) أو المجرمين أو الشرطة والتي في نهاية المطاف ستكون بحاجة إلى المحافظة عليها. لذلك من الضروري أن يدرك الموظفون أهمية إجراءات الشرطة القائمة على الاستخبارات، وكيف يمكنهم الحصول على أفضل النتائج من المعلومات [٢].

وتطور نموذج إدارة معلومات الشرطة من نموذج المعلومات الوطني (NIM) الى صورة أخرى يُعرف بنظام الوكالة الوطنية لخدمات المعلومات الباليستية والمعروفة اختصارا بـ (NABIS)، استخدمت (NABIS) التكنولوجيا الرقمية في مكافحة الجرائم المرتكبة بالأسلحة النارية بواسطة تبني قاعدة بيانات وطنية لتسجيل الجرائم التي ترتكب باستخدام الأسلحة النارية. وتضمنت قاعدة البيانات تفاصيل الجرائم إلى جانب معلومات عن الأسلحة والمقذوفات التي تم جمعها من محل الحادث ثم تربط هذه المعلومات بمعلومات آخرى. وهذه المعلومات متاحة لموظف التحقيق الأقدم (SIO) عن طريق تكنولوجيا "الضغط على الزر" او (Push the Button). ولا يتاح للمحققين سوى الوصول إلى المجالات والحقول التي تتصل فيها المعلومة

---

[١] راتكلف و غودويتي.. هيكلية تحقيقات شرطة الولاية وتبني نظام الشرطة التي تقودها المخابرات. مجلة الشرطة الدولية لاستراتيجيات الشرطة وإدارتها، ٣١، ١٠٩-١٢٨. ٢٠٠٨

[٢] رابطة رؤساء ضباط الشرطة. نصائح حول الممارسة: مقدمة في عمل نظام الشرطة التي تقودها المخابرات. لندن: كوتركس. ٢٠٠٧

بدورهم في القضية قيد التحقيق، أي ان صلاحية الوصول الى المعلومة تكون مقيدة ومحدودة. وستوجه هذه المعلومات إلى القوات التي حددت الأسلحة النارية التي تم التوصل إليها لإبلاغها بنوع الأسلحة النارية المستخدمة في منطقة اختصاصها. وفرضت مذكرة التفاهم التي وضعها المجلس الوطني التزاما على قوات الشرطة ووحدات إنفاذ القانون بأن تتعهد بارسال جميع المواد الباليستية (المقذوفات) ذات الصلة بالتحقيق إلى دوائر الطب الشرعي والأدلة لجنائية بعد جمعها من محل الحادث.

كما يسعى إلى ضمان أن يقوم محققو الشرطة بوضع المعلومات الأولية المتعلقة بالأشياء التي تم استردادها (جمعها) والأشخاص المتورطين فيها في قاعدة بيانات الوكالة (NABIS) قبل أن يقدموا المواد الباليستية إلى إحدى مراكز الطب العدلي أو الأدلة الجنائية التابعة للوكالة (NABIS). ويمكن إعادة ربط ذلك كدليل على أن الشرطة في المملكة المتحدة تضمن وضع إجراءات من شأنها تحسين التحقيقات ومنع التحقيقات الفاشلة [١].

أن التغير في تقنيات الشرطة للسيطرة على الجريمة قد وجدت صداها في الولايات المتحدة الامريكية ايضاً وبالتحديد في ولاية نيويورك، حيث توصلت الشرطة الى حقيقة مفادها ان التغيير في تقنيات مواجهة الجريمة المتصاعد يشكل عاملاً رئيسيا للتقليل من نسبة الجريمة في نيويورك. فاستخدمت الشرطة أساليب تستخدم فيها نظام رقمي يسمى بـحاسوب الولاية او "Combstat" ، وهو نظام حاسوبي جديد لرسم خرائط الجرائم يوفر معلومات لكل جريمة وللأشخاص المعنيين (المجنى عليه، الشهود، المتهمين) وبالأدوات المستخدمة في ارتكاب الجريمة او الأدلة [٢].

وقيم عدة باحثين أهمية تبادل المعلومات والاعتماد على شبكة الكترونية مركزية ومشتركة بين المحققين للتوصل الى نتائج تحقيقات أفضل وتفادي الفشل في التحقيق. حيث كشف تقرير (تحقيق بيتشارد) في التحقيق في قضية القتل في مدينة (سوهام) عن أهمية بيانات الاستخبارات التي توزع بين مستخدمي الأدلة الجنائية والطب الشرعي والموردين. كما يتطلب نظام العدالة الجنائية تقديم المعلومات والأدلة الجنائية بسرعة أكبر بكثير للتأكد من كفاءة التحقيق الجنائي [٣].

---

[١] الوكالة الوطنية لخدمات المعلومات الباليستية (NABIS). ٢٠١٢c. قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لخدمات المعلومات الباليستية (NABIS)، متوفر على الصفحة الرسمية للوكالة على الرابط التالي:http://www.nabis.police.uk/home.asp

[٢] كارمن وماكلبير. ٢٠٠١. اتخاذ إجراءات أكثر ذكاءً للشرطة وزيادة معدلات السجن كأسباب رئيسية لانخفاض معدلات الجريمة في مدينة نيويورك: هل هو ظهور أسطورة حضرية؟ مجلة سياسة العدل: تحليل قضايا وسياسات العدالة الجنائية والأحداث، ١,١٢

[٣] بيتشارد. ٢٠٠٤. تقرير تحقيق بيتشارد، لندن: مكتب التوزيع

أن معظم المحققين يستخدمون بشكل متكرر أنظمة شرطة حاسوبية تقليدية دون رغبتهم، وقد يكون ذلك نتيجة مباشرة لتباين الطلبات التي تواجه أداء الشرطة لمهامهم بكفاءة. وقد تغير هذا الرأي بعد ظهور قاعدة بيانات فحص وحفظ نماذج الحمض النووي (DNA) والتقدم الذي أحرزته النظم القائمة على الحاسوب التي تعتمد على تقنية لمس الزر (Touch the Button) لدمج بيانات قضايا الأدلة الجنائية. وعلى الصعيد ذاته، أدى إنشاء خدمات رسم خرائط الجريمة (Crime Mapping) والحزم الإحصائية الحاسوبية في مكتب الشرطة إلى تطوير أدوات جديدة تعزز مجال دراسة وربط المعلومات. ولذلك فلابد أن يكون تبادل التخصصات المختلفة وسلوك أنواع معينة من البيانات واضحاً، وهو ما من شأنه أن يوفر حلاً شاملا للمشاكل [١].

الباحث ريباوكس وباحثين اَخرين افترضوا أن الكثير من المعلومات التي جمعتها الشرطة قد تلاشت واختفت بسرعة لعدم وجود برنامج حاسوبي لمعالجة المعلومات الاستخباراتية الصحيحة، واضافوا ان استخدام نظام آلي للتحقيق في الجرائم سيؤدي بوضوح إلى تطوير كفاءة عملية التحقيق، وبطبيعة الحال إلى اختصار الوقت اللازم للحصول على نتائج الكشف عن الجرائم [٢].

ومن تجارب الدول الاقليمية في مجال رقمنة القضاء، نذكر تجربة المملكة الاردنية من خلال تشريعها نظام استخدام وسائل التقنية الحديثة في الاجراءات الجزائية الصادر بالنظام رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٨، الذي اجاز استخدام وسائل التقنية الحديثة في الاجراءات الجزائية في المحاكم ودوائر النيابة العامة ومراكز الاصلاح والتأهيل والتسفيرات، كذلك مع اطراف الدعوى الجزائية، ويتم استخدامها بالشكل الذي يحقق سرعة وسهولة البت في القضايا الجزائية وتحقيق العدالة ولغرض المحافظة على السلم والامن الاجتماعي، وجعل استخدام النظام وجوبياً في حالة سماع اقوال المجنى عليه[٣].

إنظر ايضاً تقرير تحقيق بيتشارد: الموجز متوفر على الرابط الالكتروني:
https://www.reconstruct.co.uk/public/docs/materials/CornwallIslesScilly/Safer٪٢٠Recruitment/Bichard٪٢٠Inquiry٪٢٠ACPC٪٢٠report٪٢٠summary.pdf

[١] ريباوكس و جيرود و والش و مارغوت و ميزراهي و كليفاس. ٢٠٠٣. معلومات الأدلة الجنائية وتحليل الجريمة. القانون والاحتمالات والمخاطر

[٢] ريباوكس و والش و مارغوت.٢٠٠٦. مساهمة علم الطب الشرعي في تحليل الجريمة والتحقيق: استخبارات الطب الشرعي. علوم الطب الشرعي الدولية، ١٥٦، ١٧١-١٨١

[٣] نظام استخدام وسائل التقنية الحديثة في الاجراءات الجزائية الصادر بالنظام رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٨، القانون متوفر على الرابط الالكتروني: adaleh.info/Art.aspx?Typ=٢&Id=١٢٠

المبحث الثاني

تطبيق هيئة التحقيق وجمع الادلة لنظام ادارة المعلومات

إن هيئة التحقيق وجمع الادلة استفادت من تقنيات الحاسوب المتوفرة في ميدان التحقيق في الجرائم الدولية ومن تجارب سابقة حول العالم وأفضل تطبيقات الدول، كما اعتمدت الهيئة على البرتوكولات الدولية في التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان الموصي بها من قبل الامم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الانسان.

من خلال عملنا في هيئة التحقيق فان نظام ادارة المعلومات الذي اعتمدته هيئة التحقيق لم يكن من خالص نتاجها وانما كان ثمرة استفادتها من انظمة الكترونية متوفرة للاستخدام في مجال تقنية المعلومات (Information Technology) وليس لها علاقة بالتحقيق قد وظفتها الهيئة وطبقتها في سياق عملها التحقيقي بعد الاستفادة من أفضل التجارب الدولية في هذا المجال. على نحو مماثل، نظام ادارة المعلومات الجغرافي الذي طورته هيئة التحقيق بما يلائم وطبيعة عملها في التحقيق وبيان موقع الجريمة او الحادث لخدمة المحققين في تحليل المعلومات، واتت هذه الجهود أُكلها باستخدام تلك التقنية في توثيق الانتهاكات بخصوص تدمير الارث الثقافي والديني والتاريخي في منطقة سنجار وسهل نينوى، وتوثيق المقابر الجماعية ...الخ. واخيراً تجربة الهيئة في مجال الاشخاص المفقودين حيث تعتبر تجربتها نموذجاً متعدد الاختصاص فريداً من نوعه في العراق في مجال تعقب مصير الاشخاص المفقودين بالاعتماد على نظام مركزي الكتروني في جمع المعلومات والادلة الجنائية وسنتناول ذلك في أربعة مطالب.

المطلب الاول

قاعدة البيانات وأنظمة إدارة الأدلة والمعلومات

إن عملية الترقيم في هيئة التحقيق وجمع الأدلة تبدأ مع تسجيل إفادات الشهادة، والسجلات والتقارير النفسية والطبية، والادلة الجنائية والوثائق الأخرى ذات صلة بالتحقيق في نظام إدارة المعلومات وقاعدة البيانات الخاص بها المعروف إختصاراً بـنظام إدارة الأدلة (EMS)، خلال هذه العملية، يحول فريق إدخال المعلومات(Data Entry) المعلومات الموجودة على وثائق واستمارات ورقية الى الاستمارات المطلوبة الموجودة في قاعدة البيانات، أنشأت هيئة التحقيق وجمع الأدلة فريقين لإدخال المعلومات، الفريق الأول: يتعامل مع تسجيل المعلومات حول الأشخاص المفقودين، والفريق الثاني: يعمل على تسجيل ادلة الشهادات. حالما يتم تسجيل الوثيقة في قاعدة البيانات، ينظم النظام الحقائق المسجلة في داخل أبواب ومجاميع مختلفة للمعلومات، منشأةً بذلك ملف شخصي فريد او خاص للمجني عليه، والمشار اليه باسم القضية، والذي يتم ربطه بأنواع مختلفة من الجرائم والوثائق والمعلومات الشخصية، والتي سيتم وصفها أكثر لاحقاً ادناه. أن كل قضية، وكذلك كل وثيقة تم تسجيلها في الملف الشخصي للمجني عليه، يتم منحه رقم مرجعية فريد او خاص به المستحدث او الناتج من خلال نظام شفرة التعريف او باركود.

يسمح نظام فهرسة شفرات التعرف للقضية او اية وثيقة محددة موجودة فيها بتعقبها داخل قاعدة البيانات من خلال بيانات التعريف، لكن يسمح ايضاً تعقبها في شكلها ونسختها الأصلية الورقية، والتي تم خزنها بعناية في داخل وحدة أرشيف محمية في بناية هيئة التحقيق وجمع الأدلة. علماً ان عملية الوصول الى قسم الأرشيف مقيدة الوصول اليها فقط لموظفين مختارين ولقاضي هيئة التحقيق وجمع الأدلة فقط، بينما الوصول الى قاعدة البيانات مبنية على مستويات سرية مختلفة وحسب الصلاحية الممنوحة للمستخدم، مع وجود اقسام مختلفة في هيئة التحقيق وجمع الأدلة ممنوحة فقط صلاحية الوصول والدخول اليها لوظائف محددة ومناطق من قاعدة البيانات ذات صلة بالمهمة الممنوحة لهم وفق اختصاصهم، وذلك فقط بواسطة نظام رقم سري شخصي محمي. تقوم هيئة التحقيق وجمع الأدلة ايضاً خلال عملية الترقيم بعمل صورة ضوئية ممسوحة (Scanned) من كل وثيقة لخزنها في قاعدة البيانات، لكن وبسبب الحجم الكبير من الوثائق التي تحتاج الى التوثيق والوقت المحدود ومحدودية المصادر المالية والكادر الوظيفي، لا تزال هذه العملية مستمرة والتي تتطلب استثمار أكثر للولوج بشكل كامل في الإمكانيات التي يمكن ان تعرضها عملية الرقمنة.

المسح الضوئي للوثائق والانواع الأخرى من الأدلة من افضل التطبيقات الدولية، السماح لنظام كفوء لإدارة الأدلة والمعلومات، مثلما ثبت من بروتوكول المحكمة الالكترونية في المحكمة الجنائية الدولية، المواد التي تم جمعها يتم تحويلها الى "شكل الصورة القياسية" عن طريق المسح الضوئي او الاشكال الأخرى للترقيم، نسخة المسح الضوئي لكل وثيقة تخزن بهذا الشكل داخل نظام إدارة المعلومات الالكتروني، وكل وثيقة تم ترقيمها تمنح إمكانية البحث الكامل عنها في النص الموجود فيها من خلال استخدام نظام التعريف البصري (OCR). والذي يمكن البحث عن مقاطع من الكلمات الرئيسية في الوثيقة، جاعلة عملية تحديد موقع المعلومة اقل اعتماداً على وسائل أخرى للبحث مثل القصاصات الورقية او وصف البيانات او البطاقات اللاصقة.

تبنت هيئة التحقيق وجمع الأدلة نهجاً مشابهاً لنظيراتها الدولية، بتأسيس نظامها في إدارة الأدلة معتمدةً على برنامج (MySQL). هذا البرنامج يمكن تحميله دون مقابل مالي ومتاح من المصادر المفتوحة بخصوص قاعدة البيانات الارتباطية التي تنظم المعلومة المسجلة فيها داخل جداول قد تكون المعلومات فيها ذات صلة ببعضها. هذه العلاقات تسمح في هيكلة المعلومات وانشاء تصنيف المعلومات والنماذج الممكنة بان تكون معرفة. تم تصميم قاعدة البيانات لعملية توثيق خاصة واحتياجات تحليل المعلومات في هيئة التحقيق وجمع الأدلة ويتم وبشكل متواصل تحديثها وتجديدها للاستجابة في القيام بوظائف أخرى وتمكين هيكل المعلومات الارتباطية([1]). لدى النظام وظائف مختلفة تهدف الى دعم التحقيق الفعال وإيجاد الحقائق وتمكين التعامل مع الكم الهائل من المعلومات وفي إدارة الوثائق من مختلف المصادر وتنظيمها وادارتها بالنسبة للأشخاص والوقائع وسياق الجريمة لتكون مرتبطة مع بعضها البعض، لتصنيفها وتبويبها لتطوير قائمة دقيقة لأسماء المتهمين والمشتبهين والاحداث، إجمالاً، انها تستجمع مجتمعة جميع المعلومات ذات الصلة والوثائق بخصوص متهم او ضحية محددة. المعلومة في داخل نظام إدارة المعلومات يتم دعمها بشكل متواصل بما فيها وحدات خزن المعلومات الخارجية (External Hard Drive) لتفادي أي احتمال في ضياع المعلومات او خرقها، الأشكال رقم(١) ورقم (٢) و رقم (٣) تعرض بشكل اوضح بعض من الوظائف الرئيسية لقاعدة البيانات.

[1] المحكمة الجنائية الدولية، الملحق ٣٠-٠٣-٢٠١١ Anx-٨٧-٠١/١٠-٠١/٠٤-ICC ، البروتوكول الفني الموحد (بروتوكول المحكمة الالكترونية) بند الاثبات، معلومات الشهود والضحايا في الصيغة الالكترونية، الفقرة ١٥، متوفر على الرابط الالكتروني:https://www.icccpi.int/RelatedRecords/CR٢٠١١_٠٣٠٦٥.PDF

الشكل رقم ١: يظهر قائمة المهام الرئيسية لقاعدة البيانات

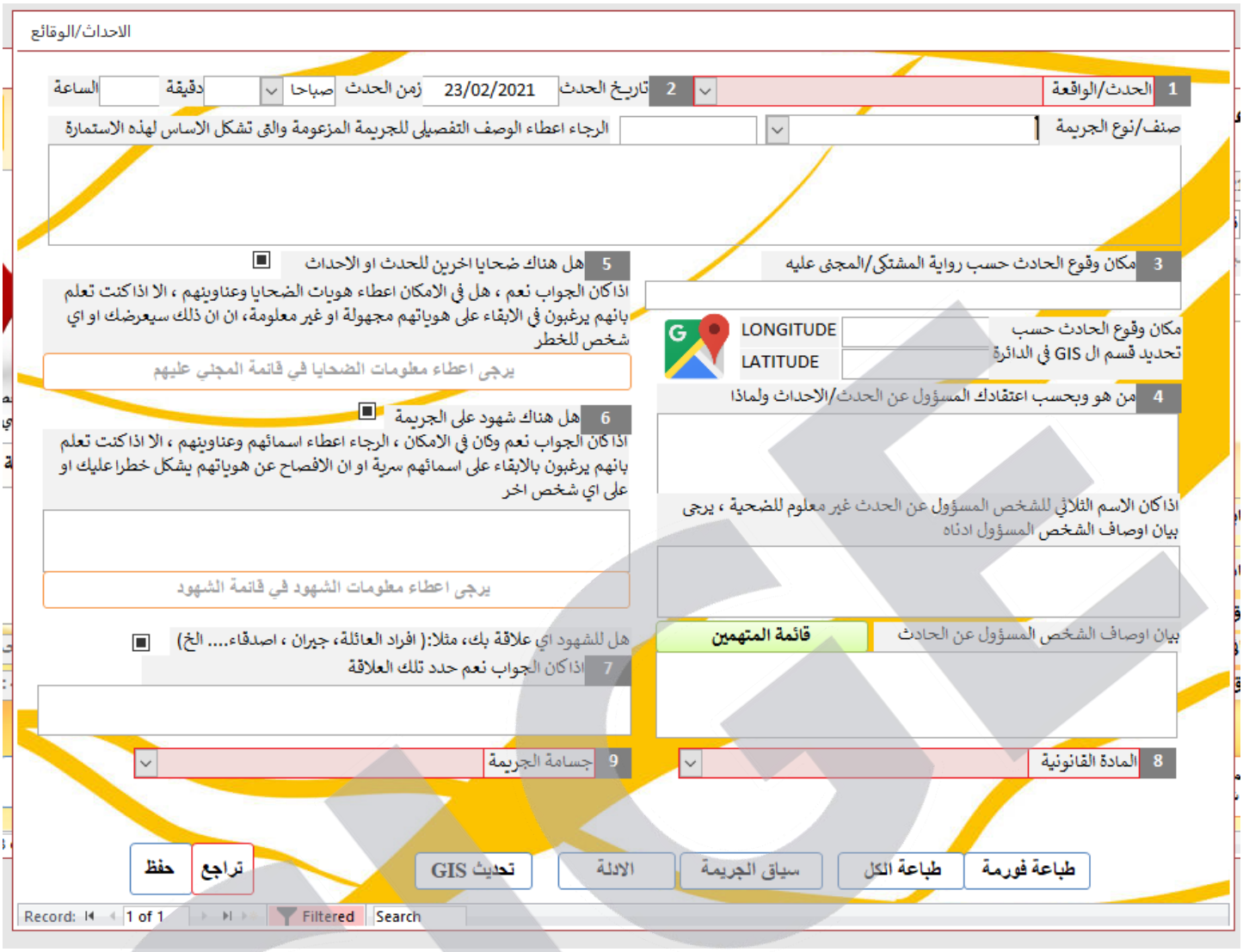

يظهر الشكل رقم ٢ واجهة صفحة من المهام في قاعدة البيانات عن تفاصيل الجريمة المدعى بها

الشكل رقم (٣) يوضح استمارة طلب الشكوى

المطلب الثاني

الأدلة الرقمية والادلة من مصادر مفتوحة

تحتوي قاعدة بيانات هيئة التحقيق وجمع الأدلة في الحقيقة على ادلة رقمية على شكل صور ومقاطع الفيديو المتحصلة إما مباشرة من أجهزة رقمية او تم جمعها من منصات التواصل الاجتماعي. النطاق يمتد من ادلة صور ومقاطع فيديو تظهر الانتهاكات الى تصور المشتبهين والضحايا التي يمكن ان تدعم جهود التعريف. هذا يؤسس مخزوناً قيماً من الأدلة الافتراضية التي يجب تطويرها من ناحية الحجم والتحليل اَخذةً في نظر الاعتبار الدور المتزايد الذي تؤديه الأدلة الرقمية في الجهود الوطنية والدولية خلال مرحلتي التحقيق والمحاكمة. انها حقيقة موثقة بشكل واسع في ان عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمعروف بـ(داعش) لم ولن يكونوا على استحياء او خوف من نشر نشاطاتهم على وسائل التوصل الاجتماعي، والتي يمكن لاي شخص الوصول الى أمثلة موثقة عديدة منها التي يقوم فيها المتهمين المفترضين بالظهور اعلامياً او تصوير مقاطع فيديو يعرضون فيها انتهاكاتهم [1]، مثل هذا الظهور في العلن يمنح المصادر المفتوحة والمواد الرقمية إمكانيات تحقيقية قيمة للتحقيقات الدولية والمحاكمات الجنائية كما تعرضه الأمثلة الدولية مؤخراً.

[1] المحكمة الجنائية الدولية، تصريح مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة، حول الجرائم المدعى إرتكابها من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ٨ نيسان٢٠١٥، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=otp-stat-٠٨-٠٤-٢٠١٥-١

المطلب الثالث

نظام إدارة المعلومات الجغرافي (GIS)

يترجم خبراء نظم المعلومات الجغرافية في هيئة التحقيق وجمع الادلة المعلومات الجغرافية والبيانات الواردة في ملفات القضايا التي جمعت من خلال الشهادات ومحاضر الكشف والمعاينة لمحل الحادث والصور الجوية وأعمال التحقيق الشاملة إلى معلومات جغرافية مكانية موقعية (Spatial) لأغراض رسم خرائط عن الجريمة وتحليل السياق المتبع في ارتكابها وتتبع الاتجاهات والأنماط الناتجة عن الانتهاكات.

وأجرى فريق المعلومات الجغرافية التابع لهيئة التحقيق وجمع الادلة أنواعا مختلفة من التحليل في هذا الصدد، حيث أعد خرائط تحدد أماكن المواقع الجغرافية التي تضم، في جملة أمور، مواقع مقابر جماعية (مواقع إعدام سطحية ومدفونة) في سنجار ومنطقة سهل نينوى، ومواقع الاحتجاز الضحايا التي تديرها تنظيم داعش الجماعية والفردية، وتدمير مواقع الإرث الثقافي والديني والتاريخي للمكونات الدينية والاثنية لسكان مناطق شمال العراق وسوريا، وآخر مكان شوهد فيه الشخص المفقود، ومسار التهجير القسري للضحايا نتيجة لهذه الانتهاكات.

أخيراً وليس آخراً، النمط الذي اعتمده التنظيم في تنفيذ الانتهاكات بتحديد المواقع التي بدأ منها التنظيم في استهداف الضحايا مكانياً على الخريطة. ويورد الشكلين رقم(٤ و٥) أدناه لقطات صغيرة في هذا النوع من العمل.

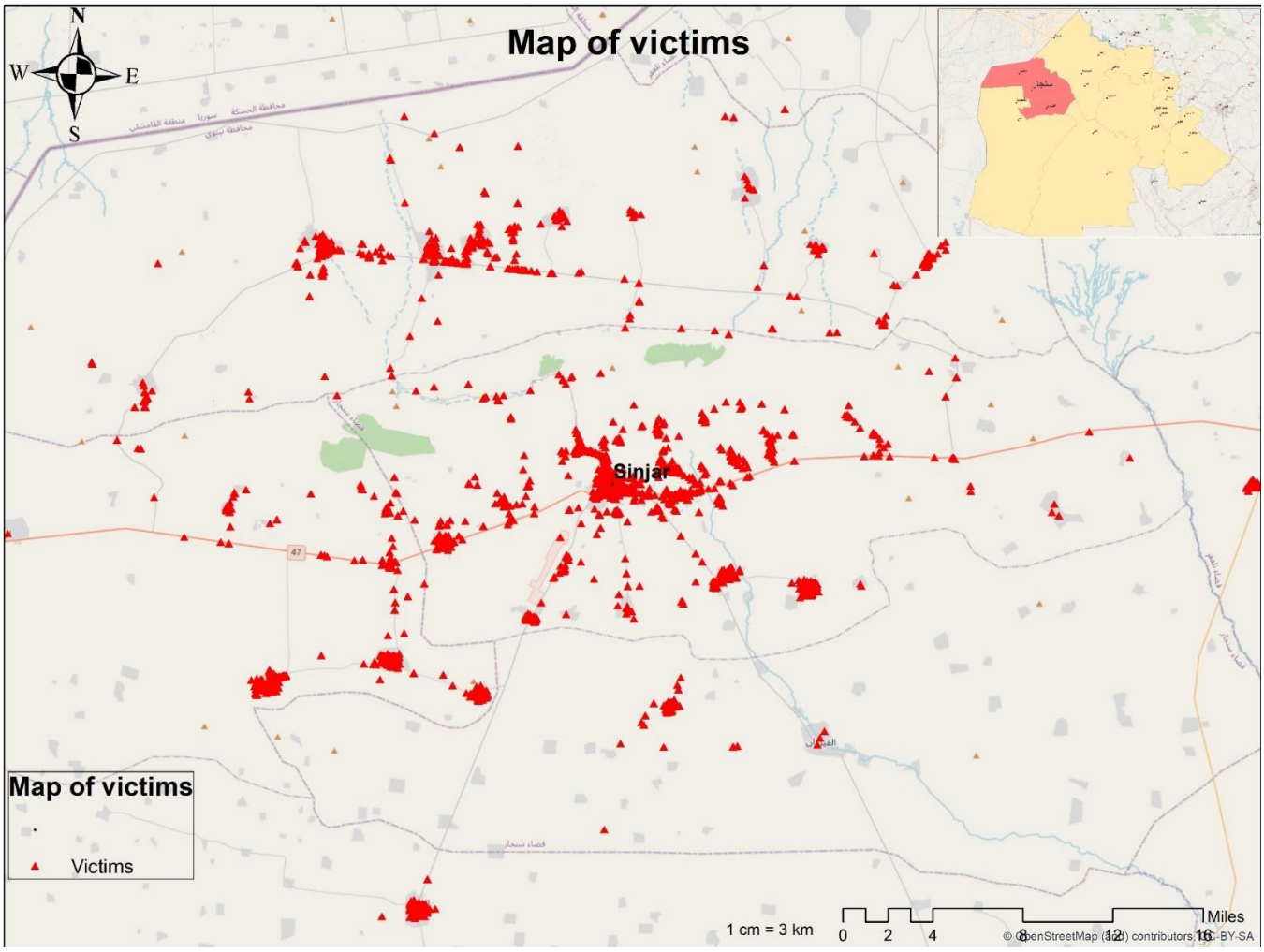

شكل رقم (٤) يوضح على الخريطة استهداف المجنى عليهم مكانياً

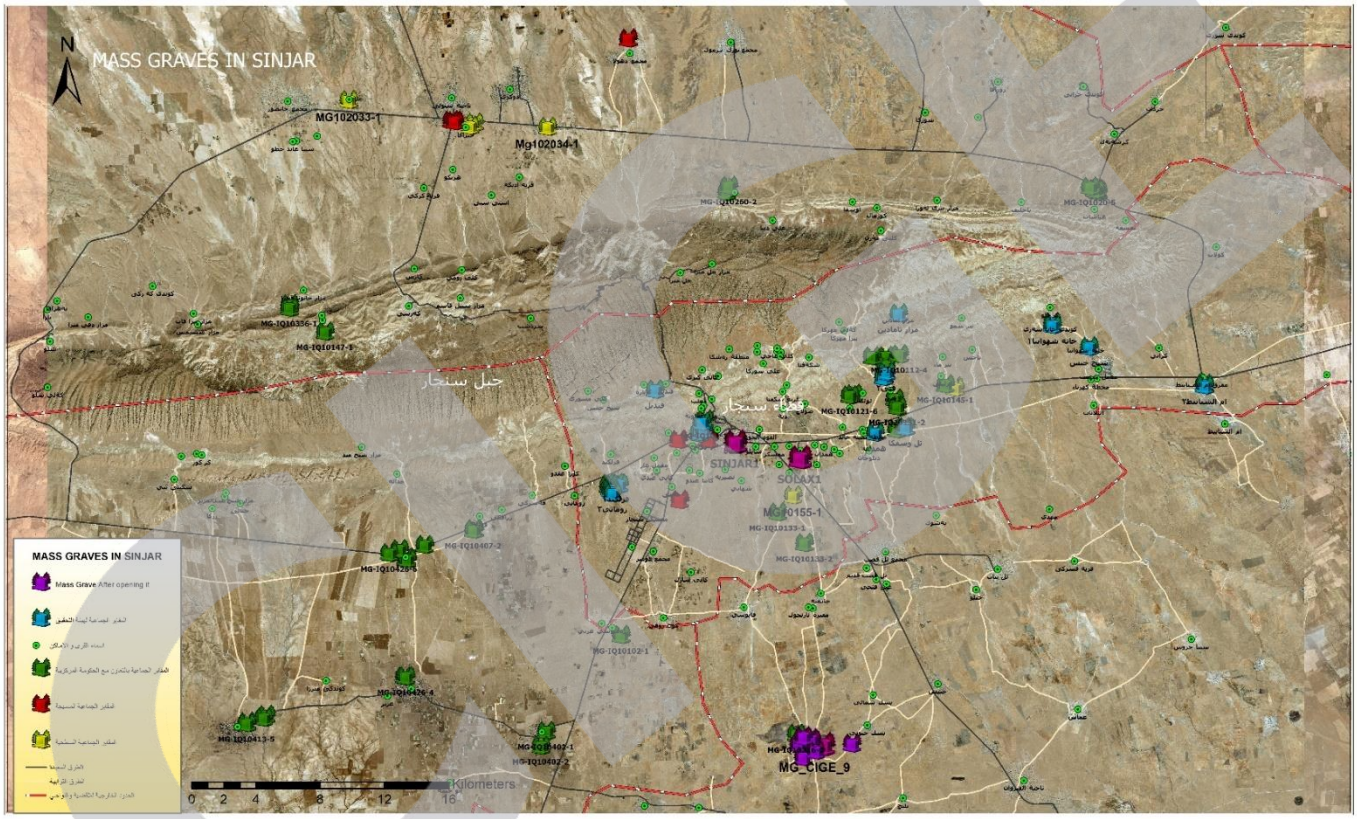

يوضح الشكل رقم (٥) توزيع المقابر الجماعية على الخريطة تم نقل المعلومات اليها من الأوراق التحقيقية

المطلب الرابع

آلية تعريف الاشخاص المفقودين

إستفادت هيئة التحقيق وجمع الأدلة في نهاية العام ٢٠١٦ من تنفيذ تجربة عمل مشترك مع اللجنة الدولية لشؤون المفقودين (ICMP) وقاعدة بيانات الكترونية خاصة باللجنة الدولية المعروفة بـ(IDMS) واكتسب كادر الهيئة خبرة في مجال الاستجابة لطلبات الإبلاغ عن الأشخاص المفقودين، وأنشأت الهيئة لاحقاً قاعدة بيانات فرعية للمفقودين مرتبطة بقاعدة بيانات هيئة التحقيق (EMS) وأصبحت جزءً منها. حيث تم ايضاً ربط المعلومات عن الأشخاص المفقودين مع نظام المعلومات الجغرافي (GIS) لتحديد موقع آخر محل شوهد فيه الشخص المفقود وتحديد مراكز الاحتجاز المفترضة وعلاقة ما سبق في تضييق نطاق البحث عن المفقودين مكانياً وتحديد مواقع المقابر الجماعية على الخريطة للمفقودين المفترضين.

وتتبع هيئة التحقيق وجمع الأدلة قاعدة بيانات الكترونية خاصة بها باتباع بروتوكول دولي من خلال جلسات مقابلة مع عوائل المفقودين وجمع كافة المعلومات اللازمة لتحديد الشخص المفقود وتمييزه عن غيره، ويتم بعد ذلك جمع عينات الدم المرجعية (Family Blood References) من المتبرعين من عائلة الشخص المفقود وحفظها في أرشيف الهيئة. هذه المعلومات تسجل على استمارات ورقية يتم نقلها لاحقاً على حقول الكترونية خاصة في قاعدة البيانات ويتم ربطها مع عينات الدم وشجرة العائلة. وعلى نطاق متصل يتم التحقيق من قبل المحققين في واقعة اقتفاء أثر الشخص المجني عليه والوقوف على ظروف اختفائه وملابسات ذلك. وتقوم هيئة التحقيق بعد ذلك باتخاذ اللازم بالتواصل مع الجهات الأخرى لإبلاغها بمعلومات الشخص المفقود. ويتم طيلة فترة عملية تعقب مصير الشخص المفقود التواصل مع عائلة المفقود من قبل قسم دعم الضحايا لتقديم الدعم النفسي والقانوني والاجتماعي لهم الى حين تحديد مكان الشخص المفقود وتعريفه.

ان هيئة التحقيق قد اختزلت واختصرت سلسلة معقدة من الإجراءات يتوجب على المخبر عن الشخص المفقود اتباعها وفق النظام التقليدي، فهناك عدة خدمات تقدم للعائلة في داخل مبنى واحد على خلاف الإجراءات العادية التقليدية التي يجب اتباعها بمراجعة عدة دوائر حكومية وقد وفرت الهيئة على العوائل ذلك وفي الوقت نفسه ان جميع المعلومات تخزن في قاعدة بيانات واحدة، ان نموذج هيئة التحقيق وجمع الأدلة بخصوص المفقودين فريد من نوعه في العراق ونموذج يمكن تطبيقه في مناطق أخرى من العراق لاختصار الوقت والجهد والنفقات في التوصل الى مصير الشخص المفقود والفضل يعود الى الاعتماد على قاعدة بيانات

مركزية تجمع جميع المعلومات عن الشخص المفقود. ويمكن تحديث المعلومات عن الشخص المفقود في حال تعريفه وتبليغ الجهات الأخرى عن مصيره.

في نهاية هذا المبحث لا بد من الإشارة أيضاً الى ان قاعدة بيانات هيئة التحقيق وجمع الأدلة إلى جانب قيامها بمهام جمع وتحليل المعلومات والأدلة لمقاصد التحقيق الجنائي، تسهل على الموظفين مهمة الحصول على الجداول الإحصائية والمنحنيات التي توضح تفاصيل عديدة عن مهام التحقيق بمجرد الضغط على الزر، فعلى سبيل المثال، يمكن الحصول على إحصاء عن الضحايا من الجنسين او الضحايا حسب الفئة العمرية او محل إقامة المجنى عليه ومراكز الاحتجاز واصناف او أنواع الانتهاكات التي تعرض اليها المجنى عليهم وذلك بعرضها في صيغة اشكال إحصائية توضيحية او جداول ومنحنيات. ويوضح الشكلين رقم(٦ و٧) جانباً من هذه الإحصاءات.

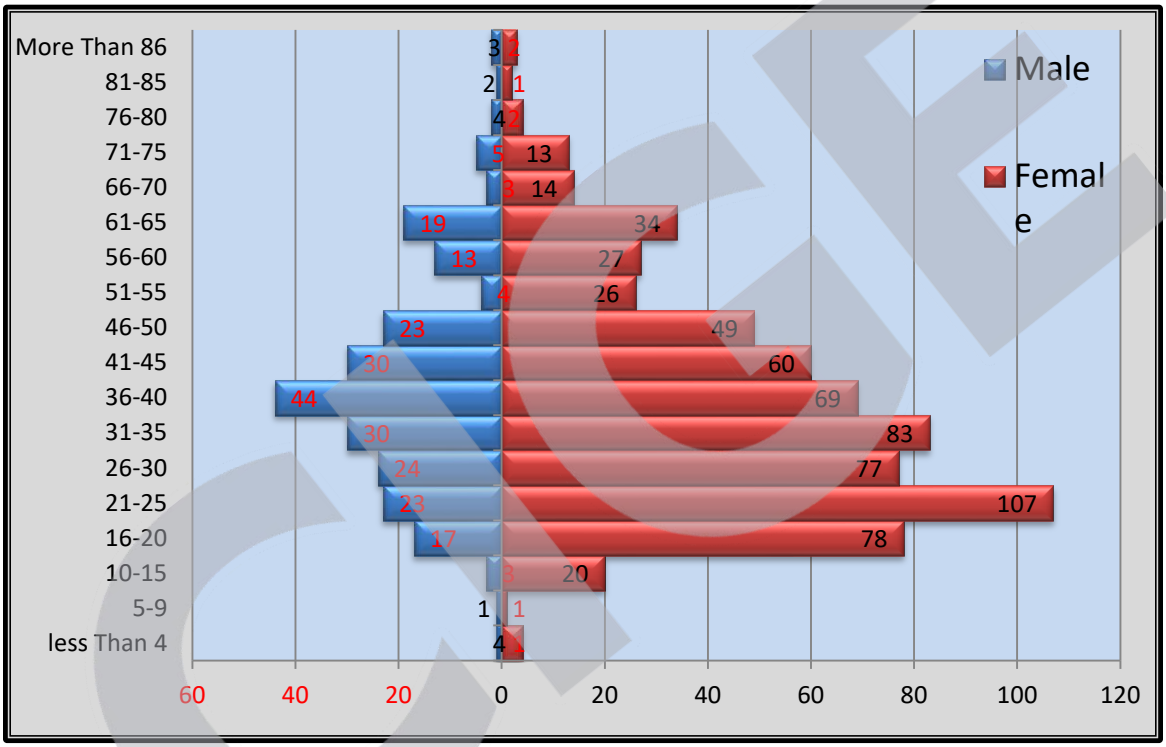

يوضح الشكل رقم (٦) المجنى عليهم حسب الفئة العمرية والجنس

يوضح الشكل رقم (٧) النسبة المئوية للضحايا من الجنسين وحسب أماكن اقامتهم

المطلب الخامس

أهمية تطبيق نموذج هيئة التحقيق وجمع الأدلة في العراق وإقليم كوردستان

تكمن أهمية تطبيق نموذج هيئة التحقيق وجمع الأدلة في العراق في ضرورة اللجوء الى أساليب تطوير التحقيق الجنائي ومواكبة عجلة التطور التكنولوجي في مجال الحواسيب وبرامج الحاسوب وتقنياتها حول العالم، ذلك لان أساليب ارتكاب الجناة للجرائم في تغير مستمر، ففي الجرائم المنظمة وجرائم الإرهاب يتم استخدام الحواسيب والشبكة الالكترونية في التخطيط والتحريض على ارتكاب هذه الفئة من الجرائم او تنفيذها او حتى تمويلها وكذلك الحال بالنسبة للمحققين فيمكنهم اللجوء الى التكنولوجيا الرقمية في سبيل جمع الأدلة عن المتهمين او حتى الوصول الى الجناة عن طريق جمع المعلومات والأدلة. من الضروري في هذا المطلب ايراد تعريف للفعل الارهابي، حيث عرف قانون مكافحة الارهاب في إقليم كوردستان رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ في المادة الاولى منه الفعل الارهابي بأنه الاستخدام المنظم للعنف يلجأ اليه الجاني تنفيذاً لمشروع اجرامي فردي او جماعي يستهدف به فرداً او مجموعة افراد او جماعات او بشكل عشوائي القصد منه ايقاع الرعب والخوف والفزع والفوضى بين الناس للاخلال بالنظام العام او لتعريض أمن وسلامة المجتمع والاقليم او حياة الافراد او حرياتهم او حرماتهم او امنهم للخطر(١).

ولا يخفى ان التحقيقات اليدوية في جمع الأدلة والتواصل بين المحققين تحريرياً ومشاركة المعلومات عن طريق المخاطبات الورقية تكون على حساب الوقت وكفاءة نتائج التحقيق. ولكون تجربة هيئة التحقيق جديدة في العراق فمن المفضل تطبيقها تجريبياً كدراسة تجريبية على جانب من عملية التحقيق الجنائي او على وحدة من وحدات التحقيق الجنائية ومن ثم تقييمها لمعرفة نتائجها المرجوة مقارنة بمثيلاتها من الوحدات التي لا تزال تتبع أساليب التحقيق اليدوية التقليدية.

١ قانون مكافحة الارهاب في إقليم كوردستان رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ النافذ

تطبيق تجربة هيئة التحقيق وجمع الأدلة على صعيد التحقيق في الجرائم المنظمة (الاختفاء القسري والإرهاب)

ان جرائم الاختفاء القسري التي رافقت ارتكاب الاعمال الإرهابية زادت من وطأة التزامات الأجهزة التنفيذية والقضائية في العراق بعد سقوط النظام السابق في العام ٢٠٠٣. ويعتبر ملف الأشخاص المفقودين من الملفات العالقة والشائكة في العراق والى يومنا هذا حيث ان عدد الاشخاص المفقودين في العراق في تزايد مستمر دون تقديم حلول جذرية لمعرفة مصير الأشخاص المفقودين بدءً من ملف المفقودين فترة حرب الخليج الأولى والثانية والمفقودين أثناء الحرب الطائفية في العام ٢٠٠٦ ومن ثم ظهور القاعدة وتنظيم داعش. إن من أسباب عدم حسم ملف المفقودين هو تشتت وبعثرة جهود البحث عن الشخص المفقود بين عدة مؤسسات وجهات حكومية التي اخذت على عاتقها مهمة تعقب مصير الأشخاص المفقودين.

إن القانون لم يحدد حصراً اختصاص جهة معينة مختصة في تعقب مصير المفقودين وتعريفهم. وسنتطرق فيما يلي الى الإجراءات المتبعة على الصعيد المحلي اثناء التحقيق في مصير الشخص المفقود سواء من ناحية الإجراءات الجزائية او المدنية على السواء.

في التشريع الجنائي العراقي الإبلاغ عن الشخص المفقود تمثل الخطوة الأولى في عملية التحقيق في قضية الأشخاص المفقودين. ويضمن الاقرار الرسمي بالشخص المفقود ويدعم عملية المساءلة. بالنظر إلى حق العائلات في إجراء تحقيقات فعالة بشأن مصير ومكان وجود الأشخاص المفقودين وظروف اختفائهم، فإن الإبلاغ عن شخص مفقود له دور حاسم في منع تهميش الضحايا.

لا يوجد نص محدد في القانون العراقي حول كيفية الإبلاغ تحديداً عن الأشخاص المفقودين ولا تعيين الجهة صاحبة الاختصاص القانوني حصراً في ملف الاشخاص المفقودين. نظرًا لعدم وجود أحكام بشأن إجراءات الإبلاغ، وفي ضوء الدوائر والمؤسسات والمحاكم المتعددة التي تشارك في عملية التحقيق في مصير الأشخاص المفقودين، فقد تم تطوير متطلبات الإبلاغ بطريقة مخصصة. من الشائع إبلاغ السلطات عن الأشخاص المفقودين بأخبار يقدم الى مركز الشرطة أو طلب امام محكمة الأحوال الشخصية. لكن نظراً لأن حالات الاختفاء غالباً ما تنطوي على نشاط إجرامي، فيتم الإبلاغ عنها وفق قانون إصول المحاكمات الجزائية العراقي.

تتضمن المادة ٤٧ الفقرة الأولى من قانون إصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ النافذ إجراءات عامة بشأن الإخبار عن الجرائم بما فيها حالات الاختفاء القسري او الخطف والاحتجاز، يتم إخبار الشرطة أولاً عن وقوع الفعل الذي يعتبر جريمة، والذي يدخل ضمن اختصاص افراد الضبط القضائي من الشرطة في وزارة الداخليةحيث يُعَد ضابط الشرطة التقرير مصحوباً ببيانات مكتوبة يرسله إلى قاضي التحقيق، ووفق ألمادة ٤٩ من نفس القانون، يجب على أي مسؤول في مركز الشرطة عند تلقيه إخباراً تفيد بارتكاب جناية أو جنحة أن يدون على الفور إفادة المخبر الخطية ويأخذ توقيعه ثم يرسل تقريراً بالمسألة إلى قاضي التحقيق أو المحقق [القضائي].

بالإضافة إلى ذلك، وكما أشرنا اليه سابقاً فان الاخبار عن واقعة الاختفاء لا تقدم فقط امام القاضي، حيث أن مديرية المقابر الجماعية (MGD) تلزم ذوي المفقودين زيارة مكاتب دائرة المقابر الجماعية في مؤسسة الشهداء لإكمال استمارة الأشخاص المفقودين وتزويد هذه المكاتب بمعلومات ما قبل وبعد الاختفاء ومتابعة نتائج البحث عن المقابر الجماعية([1]). وفي مكتب دائرة الطب العدلي التابعة لوزارة الصحة، يجب على العائلات تقديم عينات دم مرجعية (Family Blood Reference) لتسهيل مطابقة الحمض النووي مع الرفات البشرية الموجودة في المقابر الجماعية([2]).

وفي مطلب آخر في سلسلة المؤسسات التي يجب على ذوي الشخص المفقود مراجعتها هو تقديم طلب إلى مديريات الإصلاح والتسفيرات لمعرفة فيما إذا كان الشخص المفقود موقوفاً في عهدة الدولة. علاوة على ذلك، يجب على العائلات نشر إعلان في إحدى الصحف الرسمية يوجهون فيه الطلب من أي شخص لديه معلومات عن الشخص المفقود أن يتقدم بها الى الجهات الرسمية او أقرب مركز للشرطة.

ما تم ذكره أعلاه هو فقط ما يتعلق بمتطلبات جانب التحقيق الجنائي في مسألة البحث عن الشخص المفقود، اما الجهات المدنية المختصة فهي محكمة الأحوال الشخصية ومديرية رعاية القاصرين وغيرها من الجهات والتي هي ليست في مجال بحثنا الخوض في الإجراءات المتبعة بالنسبة لأحكام المفقود.

يتضح مما سبق أن على عائلة وذَوي الشخص المفقود مراجعة سلسلة من الإجراءات المرهقة والتقليدية التي قد لا تفضي دائماً الى التوصل الى معرفة وتحديد مصير الشخص المفقود. والسبب في ذلك عدم مركزية

[1] المادة ٢/ ثانياً من التعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٧تعليمات تسهيل تنفيذ قانون حماية المقابر الجماعية رقم ٥ لسنة٢٠٠٦

[2] التعليمات رقم ثالثاً/ ب/ ٥ من التعليمات رقم (٢) لسنة (٢٠١٣) تسهيل تنفيذ احكام قانون الطب العدلي رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٣

المعلومات والأدلة التي تم جمعها عن الشخص المفقود لاختصاص عدة جهات في التحقيق وجمع البيانات وعدم مشاركة أي جهة للمعلومات التي في حيازتها مع مؤسسات أخرى في نفس المحافظة او المدينة او حتى مع غيرها من المؤسسات في محافظات أخرى الامر الذي يؤدي الى ضياع هذه المعلومات او بقائها في حيازة الجهة التي قامت بجمعها إبتداءً دون الاستفادة المثلى منها لعدم مشاركتها مع نظيراتها على المستوى الوطني.

على سبيل المثال، لو تعرض شخص من مدينة (س) الى الخطف اثناء زيارته الى مدينة (ص)، فان عائلة الضحية إذا ما قدمت الاخبار عن فقدانه الى مركز شرطة في (س) فلن يتمكن القائمون على التحقيق في مركز الشرطة من مشاركة هذه المعلومات عن الشخص المفقود مع مراكز الشرطة في مدينة (ص) وكذلك مع المؤسسات الصحية هناك، وانه وحتى لو شاركت معها المعلومات فلن تؤدي الى معرفة مصير المفقود ما لم يتم مشاركة واسترجاع المعلومات مع المؤسسات التحقيقية والصحية في المحافظة الاخرى وهو ما لن يتحقق وفق إجراءات التحقيق الحالية. فان المعضلة هو عدم جمع المعلومات عن المفقودين في مستودع واحد او قاعدة بيانات مركزية ووطنية واحدة.

أن بعض البلدان تحتاج إلى نظم إلكترونية، ولكن بلدان أخرى تستخدم فقط التحقيقات اليدوية بسبب صغر حجم ملف القضايا المفتوحة قيد التحقيق لديها. وفي دول الاتحاد الأوربي على سبيل المثال، والتي حدودها مفتوحة على بعضها يمكن أن تنقل الأسلحة النارية لمسافات طويلة من خلال حائزين غير قانونيين قبل الوصول إلى المستخدم النهائي لغياب عمليات التفتيش عبر الحدود لضبط الأدلة الباليستية في إطار دول الاتحاد الأوروبي المفتوحة الحدود فان المجرمين المسلحين قد يعبرون الحدود بسهولة ويرتكبوا جرائم في ظل ولاية قضائية مختلفة. ومع ذلك، يمكن تفادي هذا الامر بوجود المقارنة والتدقيق الإلكتروني للمعلومات التي ستحقق نتائج أسرع بكثير [1].

كذلك الحال بالنسبة لتجربة هيئة التحقيق وجمع الأدلة، فان هذا النموذج لا يمكن تحقيق أهدافه المرجوة في حال إتباعه بالنسبة للتحقيق في جرائم عادية كالاحتيال والسرقة والقتل ضمن نطاق احكام قانون العقوبات او القوانين العقابية الأخرى. حيث ان هذه الجرائم ترتكب غالباً من قبل شخص واحد بحق مجنى عليه واحد وفي أحيان قليلة يتعدد فيها المتهمين والمجنى عليهم، حتى وفي حال التعدد فان إتباع الإجراءات التقليدية اليدوية

[1] دي سويستير و هيرمسن و ماستاغليو و نينستييل. ٢٠١٢. مناقشة حول فائدة قاعدة بيانات أوروبية مشتركة للصور الباليستية. العلم والعدالة

في تحليل المعلومات والأدلة يكون كافياً للتوصل الى المعلومة والأدلة عن كل جريمة بالشكل الذي يخدم تحقيق العدالة.

لكن المعضلة تكمن في حالات التحقيق في الجرائم المنظمة (الاختفاء القسري و الارهاب) حيث غالباً ما تكون هذه الجرائم منظمة وعابرة للحدود يصعب على المحققين في المحل الذي ضبطت فيه الأدلة الجرمية او المحل الذي القي القبض فيه على المتهمين ان تتوصل الى كافة المعلومات التحقيقية بمجرد جمعها معلومات عن المتهم الذي تم القاء القبض فيه هناك او أدوات الجريمة التي ضبطت هناك، فمن الضروري ان يكون المحقق على اتصال مع محققين اَخرين يمكن ان تكون بحوزتهم ادلة او معلومة أخرى قد تحل الجريمة إذا ما جمعت مع معلومة أخرى في مكان اَخر، لان هذ الجرائم تكون متشعبة مثل قطع الاحجية التي تكون مبعثرة ويجب تنظيمها وجمعها للحصول على الصورة النهائية للأحجية فربما كانت قطعة الاحجية التي تكمل الصورة غير متواجدة في محل واحد ويجب الوصول اليها لحل الاحجية واكمال الصورة بإيجاد قطعة الاحجية الناقصة.

كما ان ألجرائم الإرهابية غالباً ما يكون تنفيذها ضمن مجاميع منظمة تابعة لقادة موجودين في مناطق بعيدة عن محل ارتكاب هذه الجرائم او قد تكون حتى عابرة للحدود. ويشترك فيها متهمين متعددين من جنسيات مختلفة وقد يبدأ ارتكابها في دولة وتستمر في حدود دولة أخرى.

ما تم شرحه سالفاً، يعزز بشكل أكثر الحاجة الى تبني نموذج حديث في التعامل مع ملف المفقودين كنموذج تجربة هيئة التحقيق حول ملف الأشخاص المفقودين فيمكن تطبيق هذه التجربة على النطاق الوطني في جرائم الخطف والاحتجاز والاختفاء القسري، ففي الوقت الذي لا يوجد بروتوكول او دليل عمل محدد في القانون العراقي موصى بإتباعه في مجال التحقيق في هذه الجريمة على وجه الخصوص وغياب أي جهد مشترك في جمع هذه المعلومات او مشاركتها بين جميع وحدات انفاذ القانون في إقليم كوردستان والعراق، الامر الذي يجعل مهمة التوصل الى معرفة مصير الشخص المفقود مرهوناً بالعثور على جثة المجنى عليه.

لذلك فان اتباع نموذج هيئة التحقيق وجمع الأدلة في جمع المعلومات عن الأشخاص المفقودين وجمع الأدلة الجنائية عنهم وذويهم على نطاق وطني وبالاعتماد على قاعدة بيانات مركزية في جمع المعلومات يسهل مهمة تحديد محل الشخص المفقود وتعريف هويته بجمع جهود جميع وحدات انفاذ القانون في محل واحد يختصر الوقت والجهد والنفقات في اَن واحد، وسيكون في متناول الجهات المختصة بعد فترة من الزمن قاعدة بيانات حمض نووي واسعة لأغراض المطابقة ستضاف الى سلسلة الأدلة الجنائية التي ستسهل مهمة تعريف الشخص المفقود.

بحكم إطلاعنا على إجراءات التحقيق الجنائي فأن استخدام نظام يعتمد على تكنولوجيا نظام المعلومات الرقمية في توزيع ومشاركة المعلومات الاستخباراتية، مثل نظام قيادة معلومات الشرطة الاستخباراتي (Intelligence Led Policing)، أمر صعب للغاية إن لم يكن مستحيلاً تنفيذه في بلد كالعراق الذي أنهكته الحروب الخارجية والصراعات الداخلية ومؤخراً النزاع المسلح في مواجهة تنظيم الدولة (داعش). فنأخذ المملكة المتحدة على سبيل المثال، التي استخدمت فيها الشرطة أنظمة حاسوبية للاستخبارات مثل نموذج الاستخبارات الوطني (NIM) ونظام (NABIS)، فأنها لم تكن في بادئ الامر مركزية وسهلة الاستعمال حتى على المحققين في المملكة المتحدة. علاوة على ذلك، إن قوات الشرطة في العراق ليست لديها البنية التحتية التي تجعل الشرطة جاهزة لتنفيذ نظام تقنية "لمسة الزر"، إسوةً بأقرانهم من المحققين في المملكة المتحدة الذين يستخدمون نظام رقمي مركزي للتحقيق في الجرائم، في ظل غياب نظام الكتروني او تواصل الكتروني مشترك بين وحدات إنفاذ القانون في العراق، او حتى ان بعض الوحدات تفتقر الى اجهزة حاسوب وتقنية معلومات للاستخدام اليومي.

لكن على اقل تقدير يمكن ان يتم اتباع نموذج هيئة التحقيق وجمع الأدلة ليس على نطاق شامل ووطني او على جميع مجالات التحقيق الجنائي وانما باعتماد النموذج على نطاق ضيق او في مجال بعض الجرائم المهمة وفي مناطق محددة لإنفاذ القانون، حيث يتم في بادئ الامر تطبيقها كبرنامج تجريبي (pilot case)على وحدة تحقيق معينة كعينة أولية او في منطقة إختصاص مكاني محددة وبعد مضي فترة تجريبية من العمل سيتم تقييم نتاج العمل الناتج من اتباع النموذج التجريبي ومقارنته بالنتائج المتحصلة من اتباع النظام اليدوي التقليدي واذا ما كانت النتائج مشجعة يتم لاحقاً تطبيقها على وحدات أخرى او أماكن اختصاص أخرى الى ان يصبح نموذج هيئة التحقيق نموذجاً يتبعه القائمون على التحقيق في أرجاء البلد، وإلى حين ان تصبح إمكانيات قوات الشرطة العراقية قادرة على تتبع الأدلة آلياً، عندها فقط ستكون هناك القدرة على تبني نظام رقمي مركزي شامل امراً لا بد منه لمواكبة التطور في إجراءات التحقيق وهجرة الوسائل التقليدية في التحقيق.

الخاتمة

بعد إكمالنا لموضوع البحث، ننهي هذا البحث بخاتمة نبين فيها النتائج والتوصيات وكالتالي:-

أولاً: النتائج:-

إن مواكبة التقدم التكنولوجي المتنامي في عالمنا الرقمي لم يعد حقيقة بعيدة المنال، بل أصبحت سياسة موصى بها ينبغي دمجها في ممارسات التحقيق والادعاء. وقد وضعت هيئة التحقيق وجمع الادلة نموذجاً مهماً في هذا الصدد ينبغي تكراره وزيادة تطويره على الصعيد المحلي. وقد سعينا في هذا البحث إلى تقديم نظرة عامة واسعة النطاق على عمليات الترقيم والرقمنة التي كانت توجه عمل الهيئة، مما يؤكد على القيمة التي يمكن أن تحققها في عملية التحقيق الشاملة باستخدام الخبرات الدولية في هذا المجال. وفي حين أن العمل الذي أنجزه هيئة التحقيق حتى الآن في هذا الصدد يستحق الثناء الشديد، لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لكي يتسنى الاستفادة بشكل كامل مما يمكن أن يحققه نظام رقمي لإدارة المعلومات واستخدام الأدلة الرقمية.

قدمنا في المبحث الأول تطبيقاً لأشكال نظام المعلومات الرقمي على المستوى الدولي وأفضل ممارسات الدول بعرض ما قدمته تجارب العدالة الدولية من تقدم في مجال تقنيات التحقيق، وفي المبحث الثاني تم عرض تجربة هيئة التحقيق وجمع الأدلة وصور استخدام نظام المعلومات في التحقيق الى جانب الإجراءات التقليدية في جمع الأدلة، وإمكانية تطبيق نموذج تجربة هيئة التحقيق وجمع الأدلة في العراق والعراقيل التي ستواجه هذه العملية والآلية المفضل اتباعها للرقي بأساليب التحقيق الجنائية وقد تبين من خلال البحث ان استخدام التقنيات الحديثة في التحقيق هي القاعدة في التحقيق وليس الاستثناء، وعليه توصلنا الى النتائج التي يمكن إجمالها فيما يلي: -

١. ان موقف المشرع العراقي من استخدام التقنيات العلمية الحديثة في عملية التحقيق يتوافق مع ما سعت هيئة التحقيق اليه باستخدام نظام جمع وتحليل معلومات محوسب وتقنيات الخرائط الالكترونية والحصول على الأدلة من المصادر المفتوحة المتاحة على شبكة الانترنت للتوصل الى الحقيقة، وهذا يتفق مع نص المادة ١٦٣/ أصول محاكمات جزائية النافذ، التي تنص على انه" للمحكمة ان تأمر باتخاذ أي اجراء من اجراءات التحقيق او تكلف أي شخص بتقديم ما لديه من معلومات او اوراق او اشياء إذا رأت ان ذلك يفيد في كشف الحقيقة".

وكذلك المادة ٣ من قانون الاثبات العراقي رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ النافذ التي قضت بإلزام القاضي المدني ايضاً باتباع التفسير المتطور للقانون. اذ كلما ظهرت تجربة إنسانية جديدة او معارف علمية حديثة تسمح باستخدام طرق أفضل للكشف عن الحقيقة، فانه يمكن للقاضي اللجوء اليها للتفسير المتطور للقانون.

٢. ظهرت ومع التقدم العلمي المتواصل التي رافقت الدخول في حقبة الفية جديدة ضرورة تحديث الأساليب المتبعة في التحقيق وجمع الأدلة، ففي الماضي الغير بعيد وقبل عقدين تقريباً كانت دول كفرنسا والمملكة المتحدة تعتمد بشكل رئيسي على ادلة الشهادات والاعتراف كأدلة رئيسية في ادانة المتهم، لكن تغير هذا الاتجاه نحو الاعتماد الأكثر على الحاسوب وعلى الأدلة المستقاة بواسطة التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في التحقيق وعلى العلوم ذات الصلة بالتحقيق كالطب والفيزياء والكيمياء. ولا يمكن استثناء العراق من ذلك كجزء من العالم الذي أصبح مفتوحاً على بعضه بفضل وسائل الاتصال والنقل الحديثة، وضرورة تضمين اساليب جديدة في التحقيق في الجرائم المنظمة والدولية.

٣. ان العراق وإقليم كوردستان قد شهدا طيلة العقود الماضية ولحد الان سلسة من الحروب والنزاعات المسلحة كلفتها حصيلة ضخمة جداً من الأشخاص المفقودين وضحايا انتهاكات جسيمة قد تصنف كجرائم دولية وكذلك تصاعد وتيرة الاعمال الإرهابية منذ العام ٢٠٠٦ وان مؤسسات التحقيق والقضاء لكي تكون قادرة على مواجهة هذه الملفات الجديدة لا بد من الاستفادة من أفضل التجارب حول العالم والبروتوكولات والدليل التوجيهي الموصي بها عالمياً لمواجهة هذه الجرائم، والعمل على سن التشريعات الخاصة واللازمة للأخذ بنظام الكتروني من قبل القضاء واجهزة التحقيق المرتبطة بها من خلال محاكم الكترونية، وهذا كله غائب في مجال التحقيق الجنائي فيإقليم كوردستان والعراق.

٤. ان التردد وفقدان الثقة من قبل مؤسسات انفاذ القانون في تبني الأساليب الجديدة في التحقيق والخروج عن المألوف والأسلوب الروتيني في التحقيق، سببه الهرمية البيروقراطية في التحقيق، وعدم توفر أجهزة الحاسوب لجميع افراد مؤسسات انفاذ القانون، والتي تشكل جميعها سويةً أحد العراقيل التي تؤخر تبني هذه المؤسسات لأنظمة محوسبة لجمع المعلومات وتحليلها، فمن اولى خطوات تبني نظام جديد هو عدم التخوف من الجديد وعدم التحجج بعدم توفر الموارد المالية والبشرية والتقنية اللازمة لتطبيق نظام الكتروني رقمي.

ثانياً: التوصيات:-

والى جانب الاستنتاجات المذكورة، نشجع بقوة على زيادة الاستثمار في هذه المجالات المحددة، ووفقاً للتوصيات التالية: -

١. الاستثمار في التقنيات الجديدة وتحديث التقنية الموجودة وقيد الاستخدام حالياً. فينبغي أن تظل هيئة التحقيق وجمع الادلة على تواصل مع التكنولوجيا والتقنيات الجديدة في جمع البيانات من أي نوع، وإدارتها وتحليلها، بما في ذلك البيانات الرقمية.

٢. تحديث نظام إدارة الأدلة (EMS) وقاعدة البيانات (Database) بشكل أكبر من أجل إجراء تحليل أكثر تعمقاً وإقامة مزيد من الروابط يمكن أن يؤدي إلى قضايا أقوى.

٣. الاستثمار في شراء المعدات والبرامج التقنية، مثل الماسحات الضوئية الخاصة والحواسيب وما إلى ذلك لدعم عملية الرقمنة الجارية وعملية التحول الرقمي، وتعزيز القيمة الاستدلالية للأدلة، وفعالية نظام إدارة الأدلة، والحد بدرجة كبيرة من عبء العمل اليدوي على الموظفين.

٤. يمكن للشراكة مع نظيراتها من المنظمات أو المؤسسات الرائدة في مجالات برامج قاعدة البيانات والتحقيق عبر الإنترنت أن تساعد على ضمان الاندماج المنتظم والمستمر لآخر التطورات في مجال البرمجيات والمعدات في هيئة التحقيق وجمع الأدلة.

٥. الاستثمار في تدريب الموظفين بإجراء دورات تدريبية منتظمة ودورية لموظفي هيئة التحقيق الحاليين والمستقبلين أمر بالغ الأهمية لتطوير وحفظ قدرة مختلف الاختصاصات على التعامل مع الأدلة والبيانات الرقمية وتخزينها وإدارتها وتقييمها بشكل صحيح. ويمكن أن يكون التعاون مع المنظمات والمؤسسات الرائدة مفيداً أيضا في هذا الصدد.

٦. ينبغي أيضا اعتبار التدريب والاستثمار في التحقيقات المفتوحة المصدر أولوية نظراً لأهمية تزايد الاعتماد على الأدلة المستقاة من مصادر مفتوحة في الإجراءات الدولية، حيث وفرت هذه المصادر ثروة من الأدلة المتاحة المتعلقة بجرائم داعش تحديدا.

٧. توظيف متخصصين في الأدلة الرقمية، يجب على هيئة التحقيق وجمع الأدلة توظيف المزيد من المختصين المدربين على استخدام تقنيات المصادر المفتوحة المتطورة والتحقيقات الرقمية لدعم وزيادة تعزيز العمل الذي يقوم به محللو نظم المعلومات الجغرافي. إن جهود جلب متخصصين في مجال استخراج وتحليل البيانات الرقمية سيقطع شوطاً طويلاً نحو بناء قدرة داخلية قوية لفحص البيانات الرقمية.

٨. تطوير بروتوكولات داخلية، ينبغي أن تطور الهيئة بروتوكولات داخلية شاملة للتحكم في جمع الأدلة الرقمية ومعالجتها، وتوجيه عملية الرقمنة. وهناك بروتوكولات مختلفة لإجراء تحقيقات دولية من هذا النوع متاحة بالفعل ويمكن إتباعها، ولكن بروتوكول خاص بهيئة التحقيق لا يمكن أن يزيد من

هيكلة عمله التحليلي فحسب، بل يدعم أيضا تكرار أساليب تحقيق مماثلة في مؤسسات أخرى ومنظمات مماثلة على الصعيدين المحلي والإقليمي [١].

[١] إستجابة الحقوق العالمية، معايير للادلة الرقمية، ٢٠١٧، متوفر على الرابط الالكتروني:
https://www.globalrightscompliance.com/uploads/٨٤f٩٢٨١٤٩١a٣a٤٤٤٣١٢a٠fed٥٩٤١٥٧df.pdf

كذلك للأهمية الواضحة للموضوع انظر: مركز باركلي لحقوق الانسان، بروتوكول باركلي حول التحقيقات من مصادر مفتوحة، متوفر على الرابط الالكتروني: https://matrix.berkeley.edu/research/berkeley-protocol-open-source-investigations#:~:text=The٪٢٠UC٪٢٠Berkeley٪٢٠Human٪٢٠Rights,seeks٪٢٠to٪٢٠set٪٢٠that٪٢٠standard

قائمة المصادر والمراجع

(ملاحظة: *محتويات المصادر ادناه متوفرة باللغة الإنكليزية وتم ترجمتها الى اللغة العربية من قبلنا لأغراض كتابة البحث*):-

إدارة التحقيق وأنظمة المعلومات. صهيب طالبيان ومجيد يحياوي وسميرة دغام وعباس عباسي. المجلة المتعددة التخصصات للبحوث المعاصرة في مجال الأعمال. ٢٠١٣. متوفر على الرابط الالكتروني: https://journal-archieves٣١.webs.com/٥١٩-٥٢٤.pdf

إستجابة الحقوق العالمية، معايير للادلة الرقمية، ٢٠١٧، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.globalrightscompliance.com/uploads/٨٤f٩٢٨١٤٩١a٣a٤٤٤٣١٢a٠fed٥٩٤١٥٧df.pdf

التحقيق العلمي في المقابر الجماعية: نحو المعايير والبروتوكول. إيبان هانسون، مارغريت كوكس، اَمبيكا فلافيل، جوانا ليفير، رولاند وسلينغ، ٢٠٠٨. مطبعة جامعة كامبريدج.

الجمعية العمومية للأمم المتحدة، نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية (التعديل الأخير ٢٠١٠) المادة /٧، ١٧ حزيران ١٩٩٨، الرقم الدولي المعياري للكتاب ٦-٩٠٠٧-٩٢ (ISBN)، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.refworld.org/docid/٣ae٦b٣a٨٤.html

الكشف عن مصير المفقودين هو استثمار في السلام: الية اللجنة الدولية لشؤن المفقودين لوضع سياسات خاصة بسوريا بمشاركة منظمات المجتمع المدني السوري وعائلات الضحايا، اللجنة الدولية لشؤن المفقودين/ برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا/ سوريا، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.icmp.int/wp-content/uploads/٢٠٢٠/١٠/Report-Arabic.pdf

المحكمة الجنائية الدولية، الملحق ٣٠-٠٣-٢٠١١ ICC-٠١/٠٤-٠١/١٠-٨٧-Anx ، البروتوكول الفني الموحد (بروتوكول المحكمة الالكترونية) بند الاثبات، معلومات الشهود والضحايا في الصيغة الالكترونية، الفقرة ١٥، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.icccpi.int/RelatedRecords/CR٢٠١١_٠٣٠٦٥.PDF

المحكمة الجنائية الدولية، تصريح مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة، حول الجرائم المدعى إرتكابها من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ٨ نيسان٢٠١٥، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=otp-stat-٠٨-٠٤-٢٠١٥-١

المحكمة الجنائية الدولية/ تعليمات التسجيل، التعليمات رقم ١٠، وانظر ايضاً المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد ثوماس لوبانغا ديلو، المحكمة الجنائية الدولية-٠١/٠٤-٠١/٠٦-١١٢٧ قرار حول بروتوكول المحكمة الالكترونية، كانون الثاني/٢٤/٢٠٠٨.

المحكمة الجنائية الدولية، عناصر الجرائم، المادة/ ٧، ٢٠١١، الرقم الدولي المعياري للكتاب ٩٢_٩٢٢٧_٢٣٢_٢، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.refworld.org/docid/٤ff٥dd٧d٢.html

الوكالة الوطنية لخدمات المعلومات الباليستية (NABIS). c٢٠١٢. قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لخدمات المعلومات الباليستية (NABIS)، متوفر على الصفحة الرسمية للوكالة على الرابط التالي:

http://www.nabis.police.uk/home.asp

أليكس كونيغ وآخرين، مركز حقوق الانسان، كلية الحقوق باركلي، بصمات الأصابع الالكترونية: إستخدام الأدلة الالكترونية لتطوير المقاضاة في المحكمة الجنائية الدولية، (٢٠١٤)، الصفحة ٤، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.law.berkeley.edu/files/HRC/Digital_Fingerprints_Salzburg_Report_٢٠١٤.pdf

اليكس وايتينك، المحكمة الجنائية الدولية وقضية ليبيا الجديدة: الاثبات الخارج إقليمي لمحكمة خارج إقليمية، ٢٣ آب٢٠١٧، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.justsecurity.org/٤٤٣٨٣/iccs-libya-case-extraterritorial-evidence-extraterritorial-court/;

أييما آيرفينغ، قد بدأت...ادلة شبكة التواصل الاجتماعي في امر القبض الصادر من المحكمة الجناية الدولية، مجلة اوبينيو القانونية، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://opiniojuris.org/٢٠١٧/٠٨/١٧/and-so-it-beginssocial-media-evidence-in-an-icc-arrest-warrant/

بيتشارد. ٢٠٠٤. تقرير تحقيق بيتشارد، لندن: مكتب التوزيع

بيلينكات، التحقيق من مصادر مفتوحة بعد ثلاثة أعوام، متوفر على الرابط الالكتروني:

www.bellingcat.com/wp-content/uploads/٢٠١٧/٠٧/mh١٧-٣rd-anniversary-report.pdf

تقرير تحقيق بيتشارد: الموجز متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.reconstruct.co.uk/public/docs/materials/CornwallIslesScilly/Safer٪٢٠Recruitment/Bichard٪٢٠Inquiry٪٢٠ACPC٪٢٠report٪٢٠summary.pdf

حسين المولى. نحو تطبيق نظام الكتروني. مجلس القضاء الأعلى، تاريخ الولوج الى الصفحة ٢٠١/٢/٢٠، (المصدر متوفر باللغة العربية) على الرابط الالكتروني:

https://www.faceiraq.org/inews.php?id=٧٧٧١٢٥٠

دي سويستير و هيرمسن و ماستاغليو و نينستييل. ٢٠١٢. مناقشة حول فائدة قاعدة بيانات أوروبية مشتركة للصور الباليستية. العلم والعدالة

رابطة رؤساء ضباط الشرطة. ٢٠٠٧. نصائح حول الممارسة: مقدمة في عمل نظام الشرطة التي تقودها المخابرات. لندن: كوتركس

راتكلف و غودويتي. ٢٠٠٨. هيكلية تحقيقات شرطة الولاية وتبني نظام الشرطة التي تقودها المخابرات. مجلة الشرطة الدولية لاستراتيجيات الشرطة وإدارتها، ٣١، ١٠٩-١٢٨

ريباوكس و جيرود و والش و مارغوت و ميزراهي و كليفاس. ٢٠٠٣. معلومات الأدلة الجنائية وتحليل الجريمة. القانون والاحتمالات والمخاطر

ريباوكس و والش و مارغوت.٢٠٠٦. مساهمة علم الطب الشرعي في تحليل الجريمة والتحقيق: استخبارات الطب الشرعي. علوم الطب الشرعي الدولية، ١٥٦، ١٧١-١٨١

ستيفن باركن وغيري دكسن. التحقيق في استخدام نظام المعلومات. ٢٠١٣، مجلة ساينس دايركت

ستيفن مايلز. ٧، نيسان، ٢٠٠٠. إدارة قضية التحقيق الجنائي. قسم شرطة ديترويت، الولايات المتحدة الامريكية. متوفر على الربط:

https://www.justiceacademy.org/iShare/Library-Training/Criminal%٢٠Investigation%٢٠Case%٢٠Management.pdf

سوانسون، و كاميلين و تيريتو. ١٩٩٦. التحقيق الجنائي. ماك غرو وهل

غريبوود و بيترسيليا، الولايات المتحدة الامريكية. المعهد الأمريكي للقانون وعلم الاجرام، ١٩٧٥. عملية التحقيق الجنائي، المجلد الأول: انطباعات السياسة والايجاز: راند المساهمة

قضية المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولة ضد المهدي، رقم القضية (المحكمة الجنائية الدولية ـ١٢/١-١٥/١)، متوفر على البريد الالكتروني:

https://www.icc-cpi.int/mali/almahdi

قضية مقتل ستيفن لورانس، الصفحة المتوفرة على الرابط الالكتروني:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D٩%٨٢%D٨%B٦%D٩%٨A%D٨%A٩_%D٩%٨٥%D٩%٨٢%D٨%AA%D٩%٨٤_%D٨%B٣%D٨%AA%D٩%٨A%D٩%٨١%D٩%٨٦_%D٩%٨٤%D٩%٨٨%D٨%B١%D٨%A٧%D٩%٨٦%D٨%B٣

كاثرين نيكول وفيست.٢٠٠٤. مراجعة تحقيقات القتل: تحليل مراجعة في مدى التقدم في ستة من قوى الشرطة في المملكة المتحدة.

كارمن وماكلبير. ٢٠٠١. اتخاذ إجراءات أكثر ذكاءً للشرطة وزيادة معدلات السجن كأسباب رئيسية لانخفاض معدلات الجريمة في مدينة نيويورك: هل هو ظهور أسطورة حضرية؟ مجلة سياسة العدل: تحليل قضايا وسياسات العدالة الجنائية والأحداث، ١،١٢

كاي، ٢٠٠٢. قاعدة بيانات الحمض النووي لقوى انفاذ القانون: المسألة الكاملة والحالة لقاعدة بينات عامة وعريضة للسكان

لندسي فريمان، الأدلة الرقمية ومحاكمات جرائم الحرب: تاثير التقنيات الالكترونية على التحقيقات والمحاكات الدولية، الصفحة٢٨٩ مجلة فوردهام الدولية للقانون.٢٨٣-٣٣٣-٣٥(٢٠١٨)

لين الفيصل، العربية، نساء داعشيات تحملن الأسلحة، لم تكن مجرد عرائس: شهادة المحاكمة(١٥/حزيران/٢٠٢٠) متوفرة على الرابط الالكتروني:

https://english.alarabiya.net/en/features/٢٠٢٠/٠٦/١٥/ISIS-women-carried-weapons-were-not-just-brides-Trial-testimony

مبادئ توجيهية / قانون نموذجي بشأن المفقودين مبادئ للتشريع حول وضع الأشخاص المفقودين نتيجة نزاع مسلح أو عنف داخلي تدابير لتجنب اختفاء الأشخاص وحماية حقوق ومصالح المفقودين وعائلاتهم، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تاريخ الولوج الى المصدر (١٢/ كانون الثاني/٢٠٢١) متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/model-law-missing-٣٠٠٩٠٨.htm

مجلس حقوق الانسان، تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، ١٢ أيلول ٢٠١٨، الأرشيف/ مجلس حقوق الانسان٦٤/٣٩، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/FFMMyanmar/A_HRC_٣٩_٦٤.pdf

مركز باركلي لحقوق الانسان، بروتوكول باركلي حول التحقيقات من مصادر مفتوحة، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://matrix.berkeley.edu/research/berkeley-protocol-open-source-investigations#:~:text=The٪٢٠UC٪٢٠Berkeley٪٢٠Human٪٢٠Rights,seeks٪٢٠to٪٢٠set٪٢٠that٪٢٠standard

مركز معلومات مصفوفة القضايا، متوفر على الرابط الالكتروني:

Case Matrix, see: http://www.casematrixnetwork.org/activities/

معهد الامم المتحدة الإقليمي للبحوث حول الجريمة والعدالة، الدليل التطبيقي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة،٢٠٠٩، الصفحة ٩٥، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.icty.org/x/file/About/Reports٪٢٠and٪٢٠Publications/ICTY_Manual_on_Developed_Practices.pdf

مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، الخطة الاستراتيجية ٢٠١٦- ٢٠١٨، ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٥،الفقرة ٦٤، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.icc-cpi.int/iccdocs/otp/EN-OTP_Strategic_Plan_٢٠١٦-٢٠١٨.pdf

لمعلومات أكثر عن المحاكمة والاتهامات فيها، انظر الى الرابط الالكتروني:

https://www.justsecurity.org/٧٠٢٨٠/a-lost-phone-brings-a-female-isis-returnee-to-trial-for-crimes-against-humanity/

قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنة١٩٧١ المعدل

قانون الاثبات العراقي رقم ١٠٧ لسنة١٩٧٩ المعدل

قانون الأشخاص المفقودين في البوسنة لسنة٢٠٠٤ ، القانون متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.icmp.int/wp-content/uploads/٢٠١٤/٠٨/law-on-missing-persons-arab.pdf

قانون مكافحة الارهاب في إقليم كوردستان رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥النافذ

قانون السلطة القضائية لاقليم كوردستان رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٧ النافذ

نظام استخدام وسائل التقنية الحديثة في الاجراءات الجزائية الصادر بالنظام رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٨، القانون متوفر على الرابط الالكتروني:

adaleh.info/Art.aspx?Typ=٢&Id=١٢٠١

التعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ تعليمات تسهيل تنفيذ قانون حماية المقابر الجماعية رقم ٥ لسنة٢٠٠٦

التعليمات رقم (٢) لسنة (٢٠١٣) تعليمات تسهيل تنفيذ احكام قانون الطب العدلي رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٣

ملخص البحث

يتلخص البحث حول إستخدام تقنية نظام إدارة المعلومات في عملية التحقيق الجنائي بغية تطوير عملية التحقيق والخروج عن المألوف والنهج التقليدي في التحقيق الجنائي بأتباع الوسائل التقليدية. وتم خلال البحث عرض التجارب الدولية وتطور أساليب التحقيق وجمع الادلة في هذا المجال وتضمين التقنيات الحديثة في التحقيق وبالاخص التحقيق في الجرائم الدولية التي تختلف عن الجرائم المحلية من حيث إتساع الرقعة الجغرافية للجرائم وكذلك ارتفاع عدد المتهمين المساهمين في الجرائم والمجنى عليهم والشهود، لذلك لابد من الاستعانة بالعلوم والتقنيات الحديثة لتسهيل التعامل مع الكم الهائل من المعلومات. وتم أيضاً بالمقارنة مع التجارب الدولية عرض تجربة هيئة التحقيق في جمع الادلة عن جرائم تنظيم داعش في منطقة سنجار وسهل نينوى وكيفية توظيف الهيئة لاساليب وتقنيات حديثة في عملية التحقيق مستفيدةً من التجارب الدولية في هذا السياق. وفي الختام تم عرض إحتمالية وفرص نقل وتطبيق تجربة هيئة التحقيق إلى مجال التحقيقات المحلية في الجرائم المنظمة كون الاخيرة تشترك مع الجرائم الدولية في كون الاثنتين عابرة للحدود ويساهم فيها عدد كبير من المتهمين وكما ان عدد الضحايا فيها يكون كبيراً.